الصحيفة
ASSAHIFA.COM

أكتوبـــر 2024

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 20 • الثمـن **10 دراهم**

>> **حرب الجزائر الرقمية على المملكة..** معاركُ افتراضية و«ذباب إلكتروني» على مدار السّاعة ـــــ 20

#assahifa
www.assahifa.com

الضياع!

مليون ونصف المليون مغربي دون سن الـ 24 بلا دراسة ولا تكوين ولا عمل

>> فشل منظومة التعليم، تدهور الإعلام، تفاقم البطالة، تعاظم الفقر، تخلي الأسرة عن دروها في التربية.. دفعت آلاف اليافعين لموسم هجرة إلى سبتة

UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL

#assahifa_english
ASSAHIFA
#assahifa
www.assahifa.com

#assahifa_english
ASSAHIFA
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة
ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

افتتاحية

>> الخطيئة الكبرى للدولة

خـالد البرحلـي

ما حصل بتاريخ 15 شتنبر 2024، حينما تدفق آلاف القاصرين على مدينة الفنيدق رغبة في الهجرة غير النظامية إلى سبتة المحتلة، هو انعكاس صريح على فشل منظومة تربوية وتعليمية بكاملها، وإخفاق مؤلم في حق جيل يفترض أنه مستقبل هذه البلاد على الأقل خلال الثلاثة عقود المقبلة.

صور قاصرين لم يبلغوا سن الرشد، وهم يحملون حقائب ظهر نحو مصير مجهول هو تعبير قاسٍ عن تحلل داخلي للمجتمع وفشل يجب أن يلاحق كلَّ من تحمّل المسؤولية خلال العقدين الماضيين، وساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في افتراس مستقبل جيل بأكمله بلا رحمة.

ما عاشه آلاف القاصرين أمام «باب سبتة» هو نتيجةٌ لمغامرة الدولة بالفشل، حينما قامت عن قصد أو عن غير قصد بتخريب هرمية بناء المجتمعات الحديثة وهي: الأسرة/التعليم/الإعلام.

وعلى مدى عقود، تعرضت الأسرة المغربية لشتى أنواع الدمار الثقافي والهوياتي من خلال ضخ رهيب للقوانين والبرامج وتغذيتها بإعلام كاسرٍ لكل القيم التي وَحّدت الأسرة المغربية وميّزتها بتماسك أفرادها وبموروثها الحضاري وبلعب دور الحاضن للفرد اجتماعيا وإنسانيا وتربويا دون تركه لمصير مجهول وثقيل.

اليوم، تفسخت الكثير من القيم، وانحل معها دور الأسرة في تربية النشء، وتخلت الدولة طواعية عن.التعليم وتركت العائلات لمصيرها العشوائي، وهذه كانت الخطيئة الكبرى للدولة في مسار بناء مستقبل الأجيال التي ستحمل مصير البلاد لعقود مقبلة.

دُمِّرَ التعليم العمومي الذي يفترض أن يبني الإنسان المغربي وفق قيمه التاريخية والحضارية والدينية، التي كانت تضمن التطور الطبيعي للفرد المُكوِّن للمجتمع المغربي، وهو عارفٌ وواعٍ بتاريخه وحاملٌ لهَمِّ هذا المجتمع، ومستقبل الدولة، واستبدلناه بالتعليم الخصوصي بمناهج فرنسية، وبلغة غير دستورية، خلقت فجوات اجتماعية واقتصادية وطبقية بين المغاربة. وإن كانت الدولة قد فَرنَست التعليم وفق عُقد تختزلها نخبة «مُشوهة ثقافيا»، فإنها لم تستورد مع اللغة منهاج الدولة الفرنسية وبيداغوجية تعليم الأجيال في بلاد موليير وفولتير ومونتسكيو وروسو.

فرنسا التي استوردنا لغتها فقط، هي ذاتها التي تهتم بالطفل وهو جنين في بطن أمه، حيث الرعاية الصحية الدائمة إلى حين ولادته، ومن تم دعم أسرته ماديا لتوفير بيئة عيش مقبولة لهذا الطفل، وهي ذات الدولة التي تعتمد على ما يسمى «الروضة الفرنسية» التي أُنشئت منذ سنة 1887 وفق قواعد صارمة لتنشئة الطفل على القيم الفرنسية وتشبعه بالأسس الأولى لتربيته.

وتُعد «الروضة الفرنسية» مؤسسة تربوية تستقبل الأطفال منذ بلوغهم السنتين إلى بلوغهم عمر الست سنوات، حيث توفر لهم الدولة الرعاية الكاملة والبيئة الحاضنة لبدء تعلّم معنى الحياة الاجتماعية وتكوين الشخصية وتنمية ملكة اللغة، والارتباط بالمحيط، والاكتشاف المبكر للمشكلات الحسية والفكرية مما يساعد على تقويمها في سن مبكرة.

تهتم فرنسا بالطفل لأنه مستقبل الدولة، لهذا، تستثمر فيه ببذخ وافر، وفي مقابل ذلك، فضلت الدولة المغربية أن تجعل التعليم مختبر تجارب. كل وزير يأتي يُغني على ليلاه، وكل مسؤول يصدر برنامجا بميزانيات ضخمة، وفي كل سنة مقررات جديدة تنفصل عن مقررات السنة التي سبقتها، وعند نهاية كل سنة «تطرُد» المدرسة العمومية ما يقارب 300 ألف من التلاميذ، يغادرون أقسامهم الدراسية ويصبحون عرضة للضياع، وقنابل مستقبلية مُؤجلة الانفجار.

لم تستثمر الدولة في الطفل ما بين السنتين إلى الست سنوات حيث يبدأ في تشكيل ملكاته الفكرية والحسية، وهي فترة فاصلة من عمره أدركتها الدول الغربية، وخصصت لذلك ميزانية ومدرسين ودور رعاية. فعلت ذلك لأنها تدرك أن المستقبل الوجودي لأي دولة مُحدد في تربية الناشئة. لذا، أصبحت الدول الغربية، دولا حاضنة لمجتمعاتها، في حين تخلت الدولة المغربية عن هذا الدور وتركته لتعليم هجين بلغة غير وطنية، مع أن أكثر الدول تقدما مثل كوريا الجنوبية، والصين، واليابان، وتركيا، وإسبانيا.. استعلمت لغتها الوطنية في التمدرس لأنها تدرك أن اللغة أداة تواصل وليست علما في حد ذاته كما يحاول البعض أن يوهم المغاربة بذلك!

ومع «هلاك» المدرسة العمومية، تمت «تصفية» الإعلام العمومي بدون رحمة، وفي الوقت الذي يصرف المغاربة من جيوبهم على هذا الإعلام ما يزيد عن 272 مليون دولار سنويا، فضلت الدولة أن تجعله إعلاما لاستيراد ثقافات دول أخرى، فأصبحت التلفزة العمومية بقنواتها المتعددة تُترجم المسلسلات التركية والمكسيكية، وصارت الأسرة المغربية، بما تتكون من شباب وشيوخ وأطفال، تستهلك الثقافة التركية والمكسيكية على حساب الثقافة والقيم الحضارية المغربية.

صُرفت الملايين على برامج الترفيه التي تصنع الضحك على المغاربة، وتغذي أرصدة الكثير من الفاسدين، وجرى تبرير التفاهة التي تُصنع في الإعلام العمومي بحجة أن «الجمهور يريد ذلك»، وابتعدنا عن الإعلام الذي يصنع الوعي، ويربي النشء والإرث الوطني عند الأجيال إلى إعلام يصرف ملايير السنتيمات سنويا لصالح تجار «تدجين المجتمع».

وعلى مدى عقود، لم تتدخل الدولة لإيقاف هذا العبث، وبقي «القطب العمومي» عبارة عن دجاجة تبيض ذهبا للمسؤولين ممن تزدحم عقولهم ببيع الجهل المركب للمغاربة، حتى بات المجتمع يحتضر في وعيه الجماعي، وأصبح جيل بكامله يرغب في الهجرة الجماعية من بلد فيه كل الخير، لكن فيه أيضا الكثير من الفاسدين ممن «قتلوا»، عند جيل صاعد، الإحساسَ بالأمان على مستقبلهم في بلد عريق وغني وثري مثل المغرب.

لذا، حينما نرى صورة الآلاف من القاصرين ممن غُرست فيهم ثقافة «مغادرة الوطن» يحلُمون بحياة أفضل في بلاد أخرى، علينا أن نتوقف طويلا اليوم قبل الغد، لنُجيب عن الأسئلة الحارقة بكل جرأة، لأن في الغد ينتظرنا جيل مازلنا نفسده اليوم بذات المنطق، وسيرغب هو الآخر في الرحيل!.

+ . .. .

صور قاصرين لم يبلغوا سن الرشد، وهم يحملون حقائب ظهر نحو مصير مجهول هو تعبيرٌ قاسٍ عن تحلل داخلي للمجتمع وفشل يجب أن يلاحق كلَّ من تحمّل المسؤولية خلال العقدين الماضيين، وساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في افتراس مستقبل جيل بأكمله بلا رحمة.

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **إدارة التحرير**
  محمد سعيد أرباط
  خولة أبيعفري
  أمال الصهباني
- **متعاونون**
  عمر الشرايبي
  المهدي هنان
  عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

الضياع!

أحداث 15 شتنبر 2024

مليون ونصف المليون مغربي دون سن الـ 24 بلا دراسة ولا تكوين ولا عمل

الصحيفة – حمزة المنيوي

لم تكن أحداث 15 شتنبر 2024، المرة الأولى التي يسجل فيها السياج الحدودي الفاصل بين مدينتي المضيق وسبتة، محاولة جماعية لاقتحامه عُنوة من طرف مهاجرين غير نظاميين، لكن كل من تابع الحدث كان يعلم أن الأمر مختلف هذه المرة، فالتحريض على عملية الاقتحام امتد لأيام كانت فيها مواقع التواصل الاجتماعي هي المنصات الرئيسية لرسائل «التعبئة» التي تحث الراغبين في الهجرة على التجمهر في عين المكان خلال اليوم الموعود.

وما جعل الحدث استثنائيا أكثر، هو أن معظم من استجابوا لدعوات التجمهر، وكانوا في صدارة من نفذوا محاولة الاقتحام، وواجهوا بعنف عناصر الأمن، هم قاصرون، لم يكملوا مسارهم التعليمي بعد، ولم يبدؤوا أي مسار مهني أساسا، لكنهم تنقلوا من كل مناطق المغرب إلى مدينة الفنيدق مشحونين بأفكار تحولت لديهم إلى قناعات، مفادها أن المستقبل لا يوجد في المغرب، وأن مغامرة الانتقال، بأي طريقة كانت، إلى المدينة الخاضعة للسلطات الإسبانية، هي نقطة التحول الراديكالية المبكرة في حياتهم.

وفي نهاية المطاف، نجحت السلطات المغربية في مواجهة «طوفان» المهاجرين غير النظاميين، ومنع الآلاف من الوصول إلى «الجيب الإسباني»، لكن مشاهد القاصرين وهم يواجهون عناصر الأمن بشراسة، أو حين كانوا يحاولون الوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط مُغامرين بأروحهم، أو وعندما كان يتم اقتيادهم إلى سيارات الشرطة، فتحت الباب على مصراعيه لتساؤلات حارقة، بخصوص مدى نجاح الأسرة والمجتمع والدولة والإعلام في إنتاج جيل مُتزن نفسيا ومُحصن اجتماعيا.

فشل منظومة التعليم، تدهور الإعلام، تفاقم البطالة، تعاظم الفقر، تخلي الأسرة عن دروها في التربية.. دفعت آلاف اليافعين لموسم هجرة إلى سبتة

تفكك الأسرة وفقدان البوصلة

تستدعي مشاهد يوم 15 شتنبر، بشكل أوتوماتيكي، التساؤل عن التحولات الطارئة على أدوار الأسرة المغربية في توفير الحماية لأطفالها من موجات الاستقطاب المختلفة نحو عوالم مجهولة وخطيرة، مثل الجريمة والتطرف، والآن الهجرة السرية، إذ لا يبدو أن الدولة والمجتمع يحققان نتائج إيجابية على مستوى تعزيز التماسك الأسري، وهو استنتاج يجد ما يدعمه في العدد من المعطيات والأرقام الرسمية الصادرة عن مؤسسات عمومية ومراكز متخصصة.

وحتى لا نذهب بعيدا، نعود في الزمن قليلا إلى تاريخ 13 أكتوبر 2023، حين دق العاهل المغربي الملك محمد السادس ناقوس الخطر بخصوص مظاهر التفكك الأسري، حيث اعتبر أن من بين القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة، «قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا»، مركزا على دورها في ترسيخ «الوحدة الوطنية، والتماسك العائلي، وتحصين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا».

الملك الذي كان يُخاطب البرلمانيين في افتتاح السنة التشريعية، وجه لهم ولأعضاء الحكومة الحاضرين تحت قبة مجلس النواب، رسالة غير مشفرة بخصوص مستقبل الأسرة المغربية، حين قال: «إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها، فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصلاحها وتوازنها، وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة».

كلام العاهل المغربي، يمكن اعتباره رسالة «تحذير» استباقية، في ظل واقع تؤكد الأرقام أنه بعيد جدا عن المثالية ولا يقترب منها حتى، إذ وفق تقرير للمجلس الأعلى للسلطة القضائية،

فإن المحاكم المغربية سجلت خلال الفترة ما بين 2017 و2021 ما مجموعه 588.769 حالة طلاق، منها 71,51 في المائة تدخل ضمن قضايا الطلاق للشقاق، و20,93 في المائة ضمن الطلاق الاتفاقي، أما المندوبية السامية للتخطيط فقد كشفت أن 61.147 ألف قضية طلاق حَكمت فيها محاكم الأسرة سنة 2022، منها 60.592 للشقاق.

وضع اقتصادي خانق للأسر

هذه الأرقام، كفيلة بتقريب الصورة لفهم الظروف التي يعيش فيها الكثير من الأطفال المغاربة وسط أسر مفككة، وهو ما يفسر بعض ما يدفع العديد من القاصرين للوصول مبكرا إلى حافة اليأس، لكن هناك العديد من الأسباب الأخرى التي حولت حياة الأسر المغربية إلى جحيم، وجعلت العديدين يرددون علنًا أن الحياة أصبحت صعبة، وأن الوصول إلى الأساسيات فقط أضحى مهمة شبه مستحيلة، ما يجعل من الهجرة، بجميع أنواعها، منفذا نحو واقع أفضل.

فالأرقام الرسمية تؤكد أن الواقع الاقتصادي للأسر حاليا لا يبشر بالخير، استنادا إلى ما جاء في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر خلال الفصل الثاني من سنة 2024، إذ صرحت 82,6 في المائة من الأسر بتدهور وضعها المعيشي خلال الـ12 شهرا الممتدة من منتصف 2023 إلى منتصف العام الجاري، بينما قالت 55,1 في المائة إنها تتوقع استمراره في التدهور خلال الـ12 شهرا الموالية.

وإذا ما استحضرنا أن العديد من القاصرين الذين رصدتهم كاميرات وسائل الإعلام التي غطت أحداث سياج سبتة الحدودي، يتحدثون عن ارتفاع تكلفة المعيشة وارتفاع مستويات البطالة، فيمكننا ربط الأمر مباشرة بما جاء في مذكرة مندوبية التخطيط ذاتها، التي تحدثت عن أن 78,9 في المائة من الأسر اعتبرت أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستديمة، وعن 42,1 في المائة أكدت أنها استنزفت من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض، وكذا عن 82,8 في المائة توقعت ارتفاع مستوى البطالة خلال الـ12 شهرا الموالية.

هذا التقرير يعطي صورة موضوعية عن الوضع الذي يعيشه معظم الأطفال المغاربة داخل بيوتهم على المستوى الاقتصادي، فـ 96 في المائة من الأسر أكدت أن أسعار المواد الغذائية عرفت ارتفاعا، و82,2 في المائة توقعت استمرار هذا الارتفاع خال العام الموالي، بينما معدل الأسر العاجزة عن الادخار يتجاوز 90 في المائة.

تعليمٌ خارج التغطية

بالرجوع إلى مشاهد يوم الـ 15 من شتنبر، التي أظهرت أن القاصرين، مراهقين وحتى أطفالا يافعين، شكلوا حصة الأسد من مجموع المرشحين للهجرة غير النظامية الذين حاولوا الوصول إلى سبتة، ردد العديد ممن عاينوا ذلك اليوم الصعب سؤالا بديهيا: أليس من المفروض أن يكون أولئك الأطفال في المدارس؟

الجواب يمكن رصده على لسان أولئك القاصرين مباشرة، فبعضهم غادروا حجرات الدراسة، وآخرون لا يذهبون إلى المؤسسات التعليمية إلا على مضض، إما بسبب ضغط الأسرة أو للفرار من واقع أسري صعب يعيشونه داخل المنازل، وفي كلتا الحالتين يُجمع أطفال استمعت «الصحيفة» لوجهة نظرهم، على أنهم لا يعقدون آمالا كبيرة على المدرسة أو حتى مؤسسات التكوين المهني لتغيير أوضاعهم.

وترى عينة التقتها «الصحيفة» تُمثل قاصرين من مدن شمال المملكة، أن المدرسة تمثل «مضيعة للوقت»، ويرى البعض أن المستقبل يتمثل في الهجرة أو في إيجاد فرصة عمل، بل لا يتوانى آخرون عن الاعتراف بأن بعض أقرانهم الذين يمارسون أنشطة ممنوعة، وخصوصا الاتجار في المخدرات، يعيشون واقعا «أفضل» ويضمنون لباقي أفراد أسرهم العيش في مستوى مادي أحسن.

> **هؤلاء الشباب هم من فئة 4 ملايين شاب وشابة غير المصنفين لا في خانة التمدرس أو التكوين ولا في خانة البطالة**
>
> سلوى الدمناتي النائبة البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

والثابت أن المدرسة المغربية، وخصوصا على مستوى التعليم العمومي تعيش على وقع تراكم الأزمات منذ عقود، ومن بين أخطر المشاكل التي لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من إيجاد حل لها، الهدر المدرسي، ففي ماي من سنة 2023 أكد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، شكيب بن موسى، أن أكثر من 334 ألف تلميذ انقطعوا عن الدراسي في مستويات التعليم الأساسي الثلاث، الابتدائي

والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيل، وذلك خلال الموسم الدراسي 2021 – 2022، وقبلهم انقطع أكثر من 331 ألف تلميذ خلال الموسم الدراسي 2019 – 2020.

ووفق أرقام المسؤول الحكومي نفسه، فإنه خلال الموسم الدراسي 2021 – 2022 انقطع 2 في المائة من تلاميذ المستوى الابتدائي، و10,3 في المائة من تلاميذ المستوى الثانوي الإعدادي، و7,2 في المائة من تلاميذ المستوى الثانوي التأهيلي، مبرزا أن أغلب أسباب الانقطاع تكون وراءها قرارات مجالس الأقسام خلال امتحانات آخر السنة بنسبة 45,6 في المائة.

وحسب آخر معطيات للوزارة المكلفة بقطاع التعليم، فإن الرقم المسجل بخصوص الهدر المدرسي خلال موسم 2022 – 2023 تراجع بنسبة 12 في المائة إلى أقل من 295 ألف تلميذ وتلميذة، ونجد أن أكثر من 61 في المائة ممن غادروا حجرات الدراسة ذكور، وهؤلاء هم الجنس الطاغي في محاولة الهجرة غير النظامية التي شهدها محيط مدينة سبتة مؤخرا.

هذا الوضع غير الطبيعي، يؤدي المغرب تكلفة عالية في مقابله على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ وفق تقرير بعنوان «ثمن التقاعس: التكاليف الخاصة المالية والاجتماعية العالمية للأطفال والشباب الذين لا يتعلمون»، والصادر هذه السنة عن منظمة «اليونيسكو»، فإن المملكة تخسر196 مليون دولار عن كل نقطة مائوية (كل 1 في المائة) من الأطفال والشباب الذين يفشلون في اكتساب المهارات الأساسية من خلال التعليم عن طريق مغادرة مقاعد الدراسة.

والملاحظ أن أرقام وزارة التربية الوطنية الأخيرة، ترتبط بـ«مسلسل الأزمات» التي عاشتها المدرسة المغربية منذ 2020، بداية باحتجاجات التلاميذ أواخر سنة 2018 الناجمة عن قرار حكومة سعد الدين العثماني اعتماد ساعة قانونية جديدة تضيف 60 دقيقة إلى التوقيت الأصلي، ثم جائحة «كوفيد 19» سنة 2020 و2021، التي فرضت على المغرب تطبيق نظام التعليم عن بُعد، ووصولا إلى إضرابات الأساتذة التي التهمت ما يقارب نصف الموسم الدراسي 2023 – 2024، والتي دفعت الوزارة إلى تقليص العديد من المقررات عند انتهاء الاحتجاجات لتفادي «سنة بيضاء».

> آخر معطيات للوزارة المكلفة بقطاع التعليم، فإن الرقم المسجل بخصوص الهدر المدرسي خلال موسم 2022 - 2023 تراجع بنسبة 12 في المائة إلى أقل من 295 ألف تلميذ وتلميذة، و**نجد أن أكثر من 61 في المائة ممن غادروا حجرات الدراسة ذكور، وهؤلاء هم الجنس الطاغي في محاولة الهجرة غير النظامية التي شهدها محيط مدينة سبتة مؤخرا.**

لا دراسة، لا تكوين، لا عمل

مباشرة بعد انتشار مشاهد الكر والفر في محيط السياج الحدودي لمدينة سبتة، والصور الصادمة للمواجهات العنيفة مع عناصر الشرطة والقوات المساعدة التي كان يتصدرها شبان ومراهقون، نشرت النائبة البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سلوى الدمناتي، التي تمثل جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، تدوينة جاء فيها أن «هؤلاء الشباب هم من فئة 4 ملايين شاب وشابة غير المصنفين لا في خانة التمدرس أو التكوين ولا في خانة البطالة».

ما أوردته النائبة البرلمانية التي كانت قبل انتخابات 2021 تحمل صفة نائبة رئيس مجلس جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، ليس تقديرا شخصيا، بل يُحيل على معطيات مؤسسة دستورية، وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي أصدر، في ماي الماضي، رأيا يُبرز حجم الفراغ الذي يعيشه المراهقون والشباب المغاربة الذين يصنفون في خانة الأشخاص الذين «لا يشتغلون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين»، أو ما يُعرف اختصارا بـNEET.

←..

وخلال عرضه خلاصات الرأي الصادر عن المجلس الذي يرأسه، قال أحمد رضا الشامي، إن 4,3 ملايين من الشباب المغاربة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة موجودون خارج المؤسسات التعليمية ولا يتابعون أي نوع من التكوين ولا يتوفرون على عمل، مبرزا أنهم يعيشون وضع «الهشاشة والإقصاء» بشكل يهدد السلم الاجتماعي للمغرب.

الشامي، الذي كان في السابق وزيرا للصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والاستثمار، ثم سفيرا للمغرب لدى الاتحاد الأوروبي، حذر من أن هذا الوضع يُفرق الفئة المذكورة في الفقر ويغذي شعورها بالفوارق الاجتماعية، ما يتطور إلى معاناة نفسية وشعور بالإحباط يؤدي إلى العديد من الاختيارات السلبية في نهاية المطاف، من بينها الإجرام والتطرف، وأيضا الهجرة غير الشرعية.

يصطدم الباحثون عن أول فرصة شغل، بما نسبته 6 من أصل كل 10 شباب عاطلين، بالعديد من الإكراهات قد تصل حد الإحباط

وبالعودة إلى خلاصات رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجد أنه يذكر بالتحديد الفئة التي يمكن اعتبارها متصدرة لمشهد محاولة اقتحام مدينة سبتة يوم 15 شتنبر، وذلك استنادا إلى مؤشرات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022، التي تفيد بأنه يوجد واحد من بين كل أربعة شباب، تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، في وضعية NEET، أي ما يعادل 1,5 مليون فرد.

ويُبرز حجم هذه الظاهرة، وفق الوثيقة الرسمية نفسها، محدودية السياسات العمومية الرامية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب عموما، ولاسيما بالنسبة لهذه الفئة الهشة، وغالبا ما ينضاف لهذه الهشاشة مجموعة من العوامل المتداخلة التي قد تطرأ خلال مختلف مراحل حياة الشباب، مما يزيد من حدة و تعقيد ظاهرة شباب خارج الدراسة والتكوين والعمل، متوقفا عند ما وصفها بأنها «ثلاثة انقطاعات حاسمة».

ويتعلق الانقطاع الأول بالهدر المدرسي ما بين مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي، إذ تشير الإحصائيات (التي تهم سنة 2022) إلى أن حوالي 331 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وذلك لأسباب متعددة من أهمها الرسوب المدرسي والصعوبات المرتبطة بالوصول إلى المؤسسات التعليمية، لاسيما في الوسط القروي، فضلا عن نقص في عروض التكوين المهني، وتسهم حواجز الاجتماعية واقتصادية أخرى في تفاقم حدة هذا الوضع، ومن بينها تشغيل الأطفال.

أما الانقطاع الثاني فيتعلق بالانتقال من الحياة الدراسية إلى سوق الشغل، حيث يصطدم الباحثون عن أول فرصة شغل، بما نسبته 6 من أصل كل 10 شباب عاطلين، بالعديد من الإكراهات قد تصل حد الإحباط، وقد يُعزى هذا الوضع، وفق الرأي، إلى عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل بالإضافة إلى الفعالية المحدودة لخدمات الوساطة في مجال التشغيل.

ويرتبط الانقطاع الثالث بالانتقال بين وظيفتين نتيجة فقدان الشباب لوظائفهم أو توقفهم طواعية عن العمل بحثا عن فرص أفضل، فإلى جانب الأسباب المَرَضية المرتبطة بتقلبات الظرفية وهشاشة النسيج المقاولاتي، قد يُعزى انقطاع المسار المهني للشباب إلى عوامل مرتبطة بعدم احترام شروط الشغل اللائق، ناهيك عن تدني مستويات الأجور بالمقارنة مع «بروفايلاتهم» وكفاءاتهم.

دور الشباب أغلقت أمامهم الأبواب والسجون فتحتها لتستقبل أكثر من 1000 قاصر

فراغٌ يقتل الأمل ويُنتج الانحراف.. مقدمات سبقت طوفان الشباب المراهقين في محيط سبتة

إذا كانت الأرقام الرسمية والمؤسسات العمومية قد ضربت ناقوس الخطر عدة مرات بخصوص حالة الفراغ التي يعيشها المراهقون والشباب المغاربة بسبب ابتعادهم عن مجالات التعليم والتكوين والتشغيل، فإنه من الطبيعي أن مئات الآلاف منهم، ممن لا يتوفرون لا على شواهد عليا ولا دبلومات مهنية، وممن لم يكتسبوا أي مهارات حرفية أو لغات أجنبية، وصلوا إلى درجة من اليأس جعلتهم مقتنعين بأن بلدهم «لم يُعطهم أي شيء». وطبعا يُصبح الأمر أكثر سوءا حين يترعرع هؤلاء وسط أسر تعيش وضعا اجتماعيا واقتصاديا متأزما، وبالتالي تظهر الهجرة غير الشرعية كـ«نافذة أمل» في ظل مبالغة العقل الجماعي للمغاربة في تصوير «الخارج» كجنة للباحثين عن فرص العمل والحقوق الاجتماعية، وإسهام منصات التواصل الاجتماعي في إبراز أوروبا كفضاء مثالي لحماية القاصرين.

هذا «الفراغ القاتل» يتفاقم بشكل صارخ عندما لا تكون هناك بدائل أخرى من أي نوع، اجتماعية أو ثقافية أو رياضية، قد تسهم في اكتشاف قدرات ومواهب أخرى لدى الأطفال والشباب، فالمملكة شهدت موتًا تدريجيا لدور الشباب خلال العقود الماضية، ووفق الأرقام الرسمية التي أعلن عنها وزير الشباب والثقافة والتواصل، محمد المهدي بن سعيد، أمام مجلس النواب في يونيو الماضي، فإن هناك 75 منشأة من هذا النوع مغلقة في العديد من المدن والأقاليم المغربية بسبب غياب الموارد البشرية أو افتقارها للتجهيزات.

مرة، لكن 324 أعيدوا إلى السجن لمرة واحدة أو أكثر، علما أن 80 في المائة موجودون رهن الاعتقال الاحتياطي، في حين يبلغ متوسط الأعمار لدى السجناء الأحداث 17 عاما، ووفق الأرقام نفسها، فإن أوامر الاعتقال التي طالت القاصرين خلال سنة 2023 بلغت 3029 غير أن ما يقارب الثلثين غادروا السجن خلال العام نفسه.

ولتفادي تفاقم الوضع السلبي الناجم عن الفراغ، وتجنب سيناريو ما حدث في محيط سبتة، نبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في توصيته الصادرة قبل نحو 4 أشهر فقط، إلى ضرورة تحسين خدمات وبرامج إدماج شباب الذين «لا يشتغلون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين» من حيث الجودة والفعالية.

وشمل ذلك بالأساس، وفق ما جاء في خلاصات الوثيقة المعروضة على العموم، تحسين جودة وفعالية الخدمات الموجهة لإدماج الشباب في سوق الشغل، وتوفير مواكبة ملائمة لوضعية وحاجيات تلك الفئة من أجل الرفع من قدراتهم المهنية وقابليتهم للتشغيل.

ويرى المجلس أنه من الضروري إرساء إطار تعاقدي يتلاءم مع القطاع الخاص أو القطاع الثالث، مع التأكيد على أن الهدف من هذه التدابير تيسير عملية إدماجهم في منظومة التعليم أو التكوين، ومساعدتهم على إيجاد فرص التدريب أو الشغل، فضلا عن توفير المواكبة القبلية والبعدية لإنشاء المقاولات.

أرقام المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، محمد صالح التامك، تقول إن السجون المغربية تضم بين جدرنها 1069 قاصرا، أو ما يوصفون بسجناء الأحداث.

ووفق ما جاء على لسان الوزير بن سعيد، فإن المجالات التي تهتم بها دور الشباب تشمل المسرح والموسيقى والفنون التشكيلية والسينما والقراءة، مع إحداث أندية للألعاب الإلكترونية، كما قامت الوزارة بتعزيز وتنويع العرض التشيطي للشباب من خلال أنشطة التكوين وتنمية القدرات، والأنشطة الأساسية والبرامج الوطنية فضلا عن أنشطة الجمعيات، مشيرا إلى أن هذه العروض التشيطية الموجهة للشباب تهدف» إلى تعزيز إدماجهم السوسيو – اقتصادي عبر عقد شراكات مع خبراء ومؤسسات من أجل التدريب والتكوين في مختلف المجالات المرتبطة بتطوير المهارات وإنشاء المشاريع والتوجيه الشخصي».

السجن هو «البديل»

يفسر الفراغ وضعف البدائل، الكثير من النزعات العدائية والإجرامية في صفوف القاصرين المغاربة، والتي لا تبرز من خلال التوجه إلى الهجرة السرية، والمواجهة الجماعية لقوات الأمن، ولكن أيضا من خلال أمور أخرى لا تقل خطورة، وهو ما يحيلنا على أرقام المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، محمد صالح التامك، الذي قال إن السجون المغربية تضم بين جدرنها 1069 قاصرا، أو ما يوصفون بسجناء الأحداث.

ووفق أرقام التامك، التي عرضها خلال اللقاء الوطني لتتبع مخرجات المناظرة الوطنية حول حماية الأطفال في تماس مع القانون، المنظم يومي 10 و11 يونيو بمدينة فاس، فإن تلك الأرقام تهم الأحداث المودعين بالمؤسسات السجنية إلى غاية 5 يونيو 2024، مبرزا أن 96 في المائة منهم ذكور و4 في المائة إناث، وأصغرهم سنا لا يتجاوز عمره 12 سنة و9 أشهر اعتُقل بتهمة السرقة وحيازة السلاح في ظروف من شأنها تهديد سلامة الأشخاص والأموال. وأورد المسؤول الأول عن سجون المملكة، أن 722 قاصرا من الموجودين في المؤسسات السجنية أودعوا لأول

شهدت المملكة موتًا تدريجيا لدور الشباب خلال العقود الماضية، ووفق الأرقام الرسمية التي أعلن عنها وزير الشباب والثقافة والتواصل، محمد المهدي بن سعيد، أمام مجلس النواب في يونيو الماضي، فإن هناك 75 منشأة من هذا النوع مغلقة في العديد من المدن والأقاليم المغربية بسبب غياب الموارد البشرية أو افتقارها للتجهيزات.

وعلى المستوى العملي، أوصى المجلس بتعزيز قدرات رصد وتتبع الشباب والمراهقين خارج فئات المتمدرسين أو الخاضعين للتكوين أو العاملين، والفئات الهشة من الشباب، من خلال إنشاء نظام معلوماتي وطني له امتداد جهوي لدراسة وتتبع مساراتهم، ويضم معطيات متقاطعة من مصادر متعددة، تتضمن السجل الاجتماعي الموحد والإحصائيات المستمدة من القطاعات المعنية وغيرها.

المجلس حث أيضا على إرساء منظومة موسعة لاستقبال وتوجيه أولئك الشباب إلى حلول ملائمة لوضعياتهم المختلفة، وذلك من خلال تطوير الشبكة المكثفة من استقبال واستماع وتوجيه في مختلف الجماعات الترابية، تخضع لميثاق موحد يحدد أدوار وأنشطة ومسؤوليات مختلف الفاعلين.

أكثر من ثلثي الأسر المغربية عاجزة عن مراقبة نشاط أبنائها عبر الإنترنت بانتظام

في اليوم الموالي لأحداث الفنيدق، حل رئيس الحكومة المحلي لسبتة، خوان خيسوس فيفاس، ضيفا على إذاعة «كادينا كوبي»، ليتحدث عن «اليوم العصيب» الذي عاشته المدينة الحاصلة على حكم ذاتي، ومن بين الأمور المثيرة للانتباه في كلامه، هي أنه أشار إلى «التحرك المكثف جدا» عبر منصات التواصل الاجتماعي، متفاديا تحميل السلطات المغربية أي مسؤولية، بل وعلى العكس من ذلك، أشاد بانتشارها ومواجهتها لأفواج المهاجرين غير النظاميين.

كلام فيفاس، المنتمي للحزب الشعبي اليميني، الذي يتبنى حاليًا سياسات صدامية مع المغرب خصوصا في ما يتعلق بقضايا الهجرة غير النظامية، يضع الأصبع، بموضوعية، على المحرك الرئيس لما جرى يوم 15 شتنبر، وهي منصات التواصل الاجتماعي، التي لعبت دور «المحرض» للعديد من الشباب والمراهقين عبر فيديوهات على شكل نداءات تدعوا لـ»استغلال الفرصة» من أجل «حياة أفضل»، مستغلة ابتعاد هذه الفئة عن وسائل الإعلام التقليدية، وخصوصا الإعلام العمومي الذي لا يقدم أي بديل مناسب لهم.

وتصريح فيفاس يتقاطع مع ما أوردته السلطات المغربية يوم 11 شتنبر، بخصوص العمليات الأمنية الاستباقية التي باشرتها مصالح الشرطة بكل من مدينتي طنجة وتطوان لـ»مكافحة المحتويات الرقمية التي تُحرِّض على تنظيم الهجرة غير المشروعة، خلال الفترة الممتدة ما بين 9 و11 شتنبر الجاري»، والتي أسفرت عن توقيف 60 شخصا، من بينهم قاصرون، وذلك للاشتباه في تورطهم في فبركة ونشر أخبار زائفة على شبكات التواصل الاجتماعي تحرض على تنظيم عمليات جماعية للهجرة غير المشروعة.

ووفق ما جاء في معطيات نشرتها وكالة المغرب العربي للأنباء الرسمية، نقلا عن «مصدر أمني»، فإن «مصالح اليقظة المعلوماتية للأمن الوطني كانت قد رصدت محتويات رقمية منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، تحرض بشكل مباشر على اقتحام السياج الأمني الواقع بين مدينة الفنيدق ومدينة سبتة يوم 15 شتنبر 2024، كما تحرض مستعملي مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي على الهجرة غير المشروعة بشكل جماعي».

المصدر نفسه، أورد أن الأبحاث التقنية والتحريات الميدانية المنجزة مكنت من تحديد هويات 13 شخصا متورطين في نشر وتقاسم هذه المحتويات الرقمية، وذلك بناءً على معطيات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، قبل أن يتم توقيفهم من طرف الشرطة القضائية بمدينة تطوان خلال عمليات أمنية جرى تنفيذها بمدن الدار البيضاء وتطوان والعرائش ووزان والرباط وميسور ووجدة وفاس والمحمدية وويسلان.

تحريضٌ عبر «تيكتوك»

الثابت أن هذا التدخل الأمني الاستباقي لم يكن رادعا للآلاف من الشباب والمراهقين، الذين توجهوا نحو مدينة الفنيدق من مختلف المناطق المغربية بكل الوسائل المتاحة، عبر القطار والحافلات وسيارات الأجرة وحتى سيرًا على الأقدام، ليتجمهروا في محيط السياج الحدودي منذ مساء 14 شتنبر، دون أن تُفلح جحافل القوات الأمنية المنتشرة هناك في ردعهم، بل إن الكثيرين اختاروا المواجهة بواسطة الحجارة والعصي والأدوات الحادة والأسلحة البيضاء.

استغلت منصات التواصل الاجتماعي «انسحاب» الإعلام العمومي المغربي من أداء دوره تجاه الأطفال والشباب، وهو أمر سبق أن نبهت له منظمة «اليونيسيف» سنة 2019 من خلال دراسة تحمل عنوان «الأطفال والشباب والإعلام بالمغرب»

عملية «غسل الدماغ»، حسب ما عاينت «الصحيفة» هذه تقف وراءها فيديوهات انتشرت أساسا عبر منصات «تيكتوك» وبشكل أقل عبر منصتي «فيسبوك» و«إنستغرام»، كما جرى تداولها من خلال تطبيق المراسلة الفورية «واتساب»، بعضها يتحدث عن أن السلطات المغربية ستسمح بعملية الدخول، وأخرى تُصور حياة القاصرين داخل مراكز الإيواء في سبتة وإسبانيا على أنها «مثالية»، إلى جانب دعوات صريحة بالإقدام على هذه المغامرة في سبيل حياة مريحة ومستقبل «مضمون».

هذا «الاستبداد» بعقول أشخاص يافعين، لا يستحضر تصريح رئيس حكومة سبتة، مثلا، حين تحدث عن أن مراكز الإيواء تحتضن حاليا ما يعادل 500 في المائة من طاقتها الاستيعابية، ولا العديد من حالات الغرق خلال هذه المغامرة، على غرار الـ40 شخصا الذي قضوا خلال يناير وفبراير 2024 فقط، ولا على مصير 5213 مواطنا مغربيا في السجون الإسبانية، كأول جنسية بين كل السجناء الأجانب ناهزت 30 في المائة، العديد منهم شبان بلا أي تكوين أو عمل وصلوا عن طريق الهجرة غير الشرعية ليجدوا أنفسهم غارقين في مستنقع الجريمة.

الأسر تستسلم لمنصات التواصل

هذا التأثير السلبي لمنصات التواصل الاجتماعي على «الجيل الصاعد»، ليس غائبا عن أذهان المغاربة، على الأقل هذا ما يؤكده استطلاع للمركز المغربي للمواطنة، شارك فيه أكثر من 1200 شخص، ونُشرت نتائجه في أبريل الماضي، حيث أكد 94,6 في المائة من المستجوبين أن الأسر المغربية غير قادرة على حماية أطفالها من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي.

ووفق الاستطلاع نفسه، قال 30,5 في المائة من الآباء والأمهات فقط إنهم يراقبون بانتظام وصول أبنائهم إلى شبكات التواصل الاجتماعي، مقابل 29,6 في المائة يراقبونهم بشكل محدود، و13,7 في المائة قالوا إنهم نادرا ما يراقبونهم، أما 15,7 من الآباء والأمهات فلا يراقبونهم على الإطلاق، في حين أن 13,2 في المائة لا يسمحون لأبنائهم باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

وللمفارقة، هذه الأرقام المتدنية لنسب مراقبة نشاط الأطفال عبر تلك المنصات، سُجلت بالرغم من أنها أدنى مصادر المعلومات استحقاقا للثقة بالنسبة للمستجوبين، فنسبة 51,4 في المائة منهم يثقون بالأخبار المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي إذا كان ناشروها صحافيون مهنيون، و40,7 في المائة إذا كان ناشروها من معارفهم أو أصدقائهم، في حين لا يثق في أخبار صناع المحتوى سوى 5,9 في المائة، مقابل 2 في المائة فقط يثقون في أخبار «المؤثرين».

استسلام الإعلام العمومي

استغلت منصات التواصل الاجتماعي «انسحاب» الإعلام العمومي المغربي من أداء دوره تجاه الأطفال والشباب، وهو أمر سبق أن نبهت له منظمة «اليونيسيف» سنة 2019 من خلال دراسة تحمل عنوان «الأطفال والشباب والإعلام بالمغرب»، والذي خلص إلى أن المحتويات الإعلامية المقدم لهذه الفئة «غير كافية»، والموجود منها مرتبط أساسا بالأحداث اليومية، مع التحذير من انتشار البرامج المعتمدة أساسا على ثقافة «البوز».

الثابت أن هذا التدخل الأمني الاستباقي لم يكن رادعا للآلاف من الشباب والمراهقين، الذين توجهوا نحو مدينة الفنيدق من مختلف المناطق المغربية بكل الوسائل المتاحة، عبر القطار والحافلات وسيارات الأجرة وحتى سيرًا على الأقدام، ليتجمهروا في محيط السياج الحدودي منذ مساء 14 شتنبر

وتأثير «السوشيال ميديا» على القاصرين المغاربة بشكل سلبي، هو ما نبهت إليه أيضا لطيفة أخرباش، رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، في حوار مع وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 6 مارس 2024، حين قالت إن المغرب، وعلى غرار باقي دول العالم، يتأثر بالتحولات المتعددة والمتسارعة للتحول الرقمي للإعلام والتواصل، وخاصة ما يترتب عن وجود المواطن وسط منظومة رقمية شمولية، وتطور الإذاعات والقنوات التلفزية وسط منظومة تنافسية تضم وسائل الإعلام العابرة للحدود وكبريات المنصات الرقمية العالمية.

أخرباش تطرقت إلى «سطوة محتويات المنصات الشمولية وشبكات التواصل الاجتماعي غير المقننة والحاملة لمخاطر، مع ما يتيحه التحول الرقمي للتواصل والإعلام من فرص جديدة في مجال الولوج إلى المعلومة وحرية التعبير والابتكار والإبداع»، مبرزة أن «الناشئة تبقى أبرز الفئات المعنية بسائر هذه الآثار التي تعكس بعض معالم ما بات يعرف بالوجود الرقمي للإنسانية، لاسيما المخاطر التي ينطوي عليها هذا التحول الرقمي، سواء على مستوى استخدام الدعامات أو على مستوى استهلاك المحتويات».

وقبل يوم واحد من محاولة الاقتحام الجماعية لسياج سبتة، نجد «المرصد الدولي للإعلام وحقوق الإنسان» الموجود مقره في المغرب، أصدر بلاغا على شكل رسالة يحمل عنوان «آفة الهجرة السرية والدور الحاسم والعاجل للحكومة للحد منها»، ومن خلاله حذر من أن القاصرين المقبلين على مغامرة الهجرة غير النظامية، تأثروا بشكل مباشر بما يروج من معلومات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

30,5 في المائة من الآباء والأمهات فقط إنهم يراقبون بانتظام وصول أبنائهم إلى شبكات التواصل الاجتماعي، مقابل 29,6 في المائة يراقبونهم بشكل محدود

وجاء في الوثيقة أن القاصرين يعدون «القاعدة الأهم في الهروب الجماعي نحو سبتة»، مبرزة أن «ما يروج مؤخرا في وسائل التواصل الاجتماعي التي طالما تنقل وصول القاصرين سباحة إلى سبتة كنوع من النجاح والتحدي يزيد من خطورة هذه الظاهرة الخطيرة»، منبها الحكومة إلى «خطورة

هذا الفعل الذي يمس الإنسان في أحد الحقوق الأساسية، وهو الحق في الحياة كما ينبه إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير من أجل شي هذه الفئة وتوعيتها لكون هذه المغامرة تعد خدعة مميتة».

مجلة الصحيفة السياحية

في الأكشاك

الصحيفة ASSAHIFA.COM

#assahifa www.assahifa.com

الأرقام الرسمية تتحدث عن 1,63 مليون مغربي بدون عمل و1,42 مليونا في حالة فقر

مع أن وقوع الشباب اليافع والمراهقين القاصرين في مصيدة اليأس التي تنصبها، بقصد أو بغير قصد، العديد من الحسابات عبر منصات التواصل الاجتماعي، سبب رئيسي لما جرى في محيط سبتة يوم 15 شتنبر، إلا أنه من غير الموضوعي اعتباره السبب الوحيد، كما أنه من غير المنصف تركيز الحديث فقط على الأشخاص الأجانب، الذين ثبتت بالفعل مُشاركتهم في المحاولة، من خلال اعتقال 519 شخصا من جنسيات مَغاربية، جزائرية وتونسية، ومن إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، من أصل 4455 صرحت السلطات المحلية بعمالة المضيق – الفنيدق لوسائل إعلام مغربية وعربية وإسبانية بتوقيفهم.

فالحديث أيضا عن اعتقال ما مجموعه 3795 مواطنا مغربيا فوق سنة الـ18 سنة و141 قُصَّرا، خلال الفترة ما بين 11 و16 شتنبر، والذين لا يمثلون إلا جزءا من إجمالي آلاف الأشخاص الذين قدموا إلى شمال المملكة من أجل الإقدام على مغامرة اقتحام السياجي الحدودي أو الوصول سباحة إلى سبتة، لولا أن أيدي الأعوان طالتهم قبل ساعة الصفر وأبعدتهم عن الفنيدق، إلى جانب الذين لم يتم اعتقالهم بعدما استطاعوا الفرار من قبضة السلطات إثر المواجهات العنيفة، وفي المحصلة، هؤلاء يُحاكمون الآن سياسة الحكومة الحالية التي أكملت 3 سنوات في موقعها.

وأفرغت واقعة الفنيدق شعارات «الدولة الاجتماعية» التي رفعها رئيس الحكومة عزيز أخنوش، منذ توليه مهامه، من محتواها، وهو الذي تعهدَ من خلال الإطار السياسي الذي يرأسه، حزب التجمع الوطني للأحرار، متصدر انتخابات 2021 العامة، بإحداث مليون فرصة عمل، لكن على أرض الواقع سجل عهدُه أرقام غير مسبوقة على مستوى العاطلين، إذ حسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط التي تهم الفصل الثاني من سنة 2024، فإن مليونا و633 ألف مغربي بدون شغل.

15 شتنبر 2024.. محاكمة علنية لشعارات «الدولة الاجتماعية» التي رددتها حكومة أخنوش طيلة 3 سنوات

ووفق المؤسسة الرسمية نفسها، فإن معدل البطالة في المغرب وصل إلى 13,1 في المائة خلال الربع الثاني من 2024، مقابل 12,4 خلال الفترة نفسها من سنة 2023، لينتقل عدد العاطلين من 1.543.000 إلى 1.6330.000 أي بزيادة 90.000 عاطل خلال سنة واحدة، وارتفعت النسبة في الوسط الحضري من 16,3 في المائة إلى 16,7 في المائة، كما ارتفعت في الوسط القروي من 5,7 في المائة إلى 6,7 في المائة.

وارتباطا بالفئة السنية التي أقدمت على محاولة اقتحام سياج سبتة الحدودي، تشير المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط، والتي صدرت في غشت الماضي، إلى أن معدل البطالة سجل ارتفاعا بـ 2,5 في المائة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ انتقل من 33,6 في المائة إلى 36,1 في المائة، كما ارتفع بـ1,6 في المائة في صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة، منتقلا من 19,8 في المائة إلى 21,4 في المائة.

الفقر في عهد «الملياردير»

الثابت أيضا، وفق المعطيات الرسمية، أن أرقام الفقر، الذي يعد أحد أهم دوافع الهجرة غير النظامية، قفزت إلى الأمام خلال السنوات القليلة الماضية، وخصوصا في عهد حكومة أخنوش، الحاضر دائما في صدارة أغنى رجال الأعمال المغاربة، وفق تصنيف «فوربس»، وهو ما ورد ضمن نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر المغربية لسنة 2022، الصادرة في يونيو الماضي عن المندوبية السامية للتخطيط، أن عدد الفقراء في المغرب ارتفع من 632 ألفا سنة 2019 إلى مليون و420 ألفا سنة 2022، بمتوسط ارتفاع سنوي وصل إلى 72,5 في المائة.

التقرير نفسه، وفي الشق المرتبط بتطور المعيشة، كشف أن 16,3 في المائة من الأسر المغربية لا تستطيع تغطية نفقاتها، في حين 70,1 في المائة تتمكن من تغطيتها بصعوبة، مقابل 13,6 في المائة فقط لا تجد صعوبة في تغطية نفقاتها، كما أن 7,6 في المائة من المغاربة تلجأ للديون من أجل تغطية نفقاتها، واعتبرت نسبة 75,1 في المائة، أي أثر من ثلاثة أرباع المواطنين الممولين بالبحث، اعتبروا أن مستوى معيشتهم عرف تدهورا مقارنة بما كان عليه قبل جائحة كوفيد 19، وظل مستقرا بالنسبة لـ23,5 في المائة منهم.

وإذا كانت الحكومة المغربية، على لسان مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، قد اكتفت بالحديث عن أن «الهجرة ظاهرة متواجدة في مختلف البلدان، وما حدث (في محيط سبتة) يتكرر في مجموعة كبيرة من الدول»، مفضلة تجاهل مسؤوليتها بخصوص ما جرى، فإن الإسبان يفضلون الحديث بشكل أكثر وضوحا عن أساس المشكلة.

وعكس بايتاس، المنتمي حزب رئيس الحكومة، الذي تجاهل معظم أسئلة الصحافيين بخصوص خلال أول لقاء بهم بعد واقعة الفنيدق، وذلك إثر اجتماع المجلس الحكومي ليوم 19 شتنبر 2024، فإن خوان فيفاس، رئيس الحكومة المحلية لسبتة، كان أكثر واقعية، حين تحدث لوسائل الإعلام في اليوم الموالي للحدث، أي يوم 16 شتنبر 2024، إذ اعتبر أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سبتة، الخاضعة للسلطة الإسبانية، وبين المغرب، هي المحرك الأساس للهجرة.

وأورد فيفاس أن «هناك عامل ثابت وهو أننا (مدينة سبتة) الحدود البرية بين أوروبا وأفريقيا، وهي حدود تفصل بين اختلافات هائلة في مستوى الدخل»، وأضاف السياسي اليميني «لا يمكنني إنكار أن هناك وجها للهجرة يُستخدم لزعزعة استقرار سبتة، لكن هذه المرة كانت وسائل التواصل الاجتماعي هي السبب، على الرغم من أن الفارق الاقتصادي عامل ثابت».

فقدان للأمل واضطرار للعمل

هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الأسر المغربية، له انعكاسات واضحة على المراهقين الذين كانوا يشكلون وقود محاولة الاقتحام، فالمغرب لا زال من البلدان التي تشهد ظاهرة تشغيل الأطفال، إذ بالرغم من تراجعها بمرور السنوات إلا أنه لا زال هناك 110 آلاف قاصر تتراوح أعمارهم ما بين 7 و17 سنة، اضطرتهم الظروف الاجتماعية إلى العمل، وفق أرقام المندوبية السامية للتخطيط الخاصة بسنة 2023.

نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر المغربية لسنة 2022، الصادرة في يونيو الماضي عن المندوبية السامية للتخطيط، أن عدد الفقراء في المغرب ارتفع من 632 ألفا سنة 2019 إلى مليون و420 ألفا سنة 2022، بمتوسط ارتفاع سنوي وصل إلى 72,5 في المائة.

الهوة بين أخنوش وخطابه وحزبه وحكومته، التي يصفها بـ«حكومة الكفاءات»، وبين واقع المغاربة، لم تكن تحتاج لواقعة الفنيدق لإثباتها، وإن كانت الدليل المادي الذي لا تُنكره العين على «أزمة الثقة» بين شريحة كبيرة من المواطنين وبين العديد من مؤسسات الدولة

وحسب المندوبية، فإن 88 ألفا من الأطفال العاملين يوجدون في العالم القروي، مقابل 22 ألفا في الوسط الحضري، والفئة الأكثر اضطرارا للشغل هي المتراوحة أعمارها ما بين 15 و17 سنة وهي التي تصنف في خانة المراهقين، بما يعادل 91,5 في المائة من العدد الإجمالي، و60,8 في المائة من الأطفال العاملين في القرى يعملون كـ«مساعدين عائليين»، في حين يوجد 69 ألف قاصر يعملون في «أشغال خطيرة»، بما يشكل 63,3 في المائة.

الأسوأ من ذلك، هو أن القاصرين المغاربة حتى حينما يضطرون للعمل، فإن مدخولهم لا يكفي للعيش الكريم لهم ولأسرهم، لذلك نقرأ مثلا، في تقرير من الفنيدق لوكالة الأنباء الإسبانية «إيفي» بتاريخ 10 شتنبر 2024، شهادة لفتى مغربي يتحدر من مدينة طنجة اسمه «آدم» ويبلغ من العمر 17 سنة، بعد أن حاول الوصول إلى سبتة، يقول «في إسبانيا سوف يساعدونني لأنني قاصر»، مضيفا أنه إذا تمكن من العبور سيكون قادرا على «الدراسة والحصول على عمل أفضل». آدم، الأخ الأكبر لعائلة مكونة من 5 أطفال، أكد أنه حاول 7 مرات عبور الحدود نحو سبتة وفي إحداها عمد إلى السباحة من سواحل غابة بليونش لكن ألقي القبض عليه، ومع ذلك فإنه يعي نحوَ مَن يوجه سهام انتقاداته، ويعلم جيدا الجهة التي يحملها مسؤولية وضعه، حين يقول: «أريد الرحيل، ليس بسبب وطني، ولكن لأن الحكومة تسيطر على الثروات ولا توجد فرص عمل للشباب».

ويضطر آدم، الذي غادر الدراسة قبل المرور إلى المرحلة الثانوية، لأن يعمل في مجال نجارة الألمنيوم، حيث يكسب 2500 درهم من عمله، لذلك، فإن الهجرة غير النظامية هي «الأمل» بالنسبة له لتغيير وضعه، إذ يقول: «في إسبانيا يمكنني العمل والدراسة وتحقيق أشياء لا أستطيع تحقيقها هنا حتى لو عملت لمدة عشر سنوات، هناك، في غضون سنتين من العمل، يمكنني شراء سيارة، وقطعة أرض في مدينتي، ومساعدة عائلتي».

لا ثقة في «حكومة الكفاءات»

شاءت الأقدار أن تأتي واقعة 15 شتنبر إثر انتصاف ولاية الحكومة الحالية، وفي غمرة الحديث عن تعديل حكومي مرتقب في إطار الصلاحيات الدستورية للملك، من أجل «تصحيح المسار»، على اعتبار أن رئيس الحكومة غير قادر على رؤية المآزق الاجتماعي الحالي الذي تؤكده أرقام ومعطيات رسمية، فأخنوش حين حل بمجلس النواب شهر أبريل الماضي لمناقشة الحصيلة المرحلية لحكومته، أسهب في التنويه بعملها على مستوى تنزيل مشروع «الدولة الاجتماعية»، لدرجة اعتباره موضوعا «غير قابل للجدل».

هذه الهوة بين أخنوش وخطابه وحزبه وحكومته، التي يصفها بـ«حكومة الكفاءات»، وبين واقع المغاربة، لم تكن تحتاج لواقعة الفنيدق لإثباتها، وإن كانت الدليل المادي الذي لا تُنكره العين على «أزمة الثقة» بين شريحة كبيرة من المواطنين وبين العديد من مؤسسات الدولة، لأن العديد من المؤسسات سبق أن حذرت من ذلك سابقا، ففي مؤشر الثقة في المؤسسات لسنة 2023، الصادر عن المعهد المغربي لتحليل السياسات، نجد أن نسبة ثقة المغاربة في الحكومة تقهقرت من 69 في المائة سنة 2022 إلى 43 في المائة العام الماضي، في حين تراجعت الثقة في الأحزاب السياسية خلال سنة واحدة من 52 إلى 33 في المائة.

ووفق المؤشر ذاته، الذي استند إلى سبر آراء عينة من 2000 مواطنة ومواطن مغربي من مختلف الأعمار والانتماءات الجغرافية والمستويات التعليمية، والمختلفة أيضا من حيث معدلات الدخل، فإن الحكومة الحالية احتلت المرتبة 15 من أصل 18 مؤسسة على سلم ثقة المغاربة، متقدمة فقط على النقابات والبرلمان والأحزاب السياسية، صاحبة المراتب الثلاثة الأخيرة توالياً.

من الخيام إلى البيوت.. رحلة الشتاء والصيف لإعادة إعمار المناطق المتضررة من

زلزال الحوز

عام من الركام والأنقاض والمجهود لبناء دُورٍ هدمها زلزال قاسٍ ضرب دواوير في عمق جبال الأطلسِ الوعرة

خولة اجعيفري من مراكش

في أعالي جبال الحوز، حيث تتشابك الطبيعة بعنفوانها مع قسوة القدر، وقف ابراهيم آيت وراح، أحد ساكنة دوار البور التابع لجماعة ويركان في باب منزله الذي تهدّم في تلك الليلة المشؤومة من الـ 8 شتنبر 2023، وعيناه تحدقان في الفراغ، تتذكران ما لا يُنسى: زوجته التي رحلت دون وداع، وطفله الذي لم يمهله الزّمان ليكبر، لكن رغم الحزن العميق الذي لفّ روحه ولا تُخفيه ابتسامته المُرحّبة بنا نحن الضيوف العابرين، كان في داخله شعاع صمود ينبض، إذ لم يكن الزلزال هو النهاية، بل بداية معركة جديدة ضد الدمار. ففي غضون شهور قليلة، عاد ليبني منزله حجراً حجراً، مستعيدا شيئا من الحياة التي انتزعتها الكارثة.

مرّت سنة منذ أن زلزلت الأرض تحت أقدام أهل الحوز وهزاتها الارتدادية التي وصلت مناطق عديدة بربوع المملكة. سنة مضت كأنها عمر كامل، حيث اختلط فيها الألم بالصبر، والخسارة بالأمل. من يأتي اليوم إلى هذه المنطقة ليس كمن يُطالع أخبارها من بعيد. هنا، الحياة تتحدى الركام، والأصوات تعلو فوق صمت الدمار، الأشغال لا تهدأ هنا وهناك، والأوراش كخلايا نحل لا تعرف الكلل، في كل زاوية، ترى السواعد تُعيد تشكيل فسيفساء حياة هدّمتها الطبيعة. مشهد يناقض روايات نُسجت في الذكرى الحزينة الأولى للزلزال، وادعت التباطؤ في وتيرة إعادة الإعمار.

«الصحيفة» شدّت الرحال إلى تلك المناطق المتضررة، ساعيةً إلى كشف حقيقة ما يجري، وملامسة ما وراء العناوين الباردة والسردية المُغايرة لما يمكن أن يتوقّعه القارئ من بلد رفض المساعدات الأجنبية في أوج الأزمة وأصر على الاعتماد على سواعده للنهوض من جديد.

«البور» دوار يُعيد إحياء الأمل

هنا دوار «البور»، التابع لجماعة ويركان بإقليم الحوز، البقعة التي تحولت إلى بؤرة الزلزال المدمر الذي ضرب المغرب على الساعة 23:11 في تلك الليلة الرهيبة بقوة 7 درجات على مقياس ريختر. الوصول إلى هذا المكان أشبه برحلة مستحيلة في قلب تضاريس وعرة، بطرقها الملتوية ومنعرجاتها الخطرة التي بدت وكأنها تختبر عزيمة الزائرين، مثلما اختبرت صلابة سكانها في مواجهة الكارثة، وكل منعطف في الطريق كان يروي قصّة خافتة من الماضي القريب.

«البور»، كانت نقطة بداية الرحلة، وهو المكان الذي شهد أولى هزات الفاجعة قصار ورشا مفتوحا وفق ما عاينته «الصحيفة» في عين المكان. استقبلنا أحد ساكنة الدوار يُدعى ابراهيم آيت ورّاح داخل منزله الجديد بحفاوة المغاربة المعهودة، مقرونة بالرحابة التي عُهدت عن الأمازيغ في إكرام الضيوف منذ قرون.

لم يُخفِ إبراهيم، في حديثه لـ «الصحيفة»، فرحته باستعادة بيته الذي شُيّد من جديد بعد الزلزال، وقال بابتسامة ممزوجة بحزن مقرون بالامتنان: «لقد هُدّم البيت بأكمله، وماتت زوجتي وابني. لقد كانت مأساة مريرة عشتها وأسرتي وكل جيراني». مضيفا «المنازل هنا سوّاها الزلزال بالأرض، لكن الحياة بدأت تعود شيئاً فشيئاً بفضل تضافر الجهود، بدءا من المغاربة الذين تضامنوا معنا بشكل واسع، وصولا إلى الجماعة والسلطات المحلية وغيرهم ممن قاموا بعمل جبّار وغير مسبوق طيلة الفترة السابقة، وبتوجيهات الملك محمد السادس ودعمه الذي ساندنا طيلة عام قاسٍ».

يَقول مُحدّثنا، وهو واحد من أوائل المتضررين من زلزال الحوز الذين غادروا الخيام المؤقتة صوب بيوتهم المشيّدة حديثا، إنه وباقي ساكنة الجماعة شهدوا تجنّد كل المتدخلين والسلطات العمومية والأمنية في الصفوف الأمامية من أجل تدبير مرحلة ما بعد الفاجعة، ورأى بأم عينيه كيف أنهم رابطوا طيلة أشهر في العمل والمراقبة والتدقيق من أجل تسريع وتيرة استصدار التراخيص والتصاميم ومراقبة الأشغال والتواصل مع المتضررين.

مشهد يصفه إبراهيم، وهو يُعرب عن استغرابه لحديث البعض عن «تكاسل» في عملية الإعمار، بـ «العمل المبهر»، الذي يُترجِم

واقع تقدّم الأشغال في الجماعة التي ينتمي إليها وتُعتبر بؤرة الزلزال.

يقول بهذا الصدد: «نحن أناس بسطاء جدا، لم نكن نعرف كيف نتصرف في هذه الظروف غير المعهودة، لكن السلطات كانت دائما هنا للتواصل والتفسير والتشجيع على الإعمار. السلطات كانت قريبة جدا من الساكنة مُنذ لحظة الفاجعة وحتى الساعة، واليوم بقي للمواطن التحرك بعدما أعطتنا السلطات الرخصة والخطط، والدولة مكنتنا من دعم مادي لإعادة بناء أسقف تأوينا ومعها حياتنا».

إبراهيم، لم يستغرب الحديث المتداول إعلاميا وفي العالم الافتراضي حول تأخر عملية الإعمار بعد مُضي عام على الفاجعة، بقدر ما عبّر عن رفضه الادعاءات التي تتحدث عن «تقاعس» السلطات في تمكين المتضررين من منازل جديدة بديلة للخيام، فهو يرى أن من يرددون هذا الكلام «على الأرجح غير مطلعين على تفاصيل العملية والصعوبات الميدانية التي تواجهها السلطات كما يدركها المتضررون أنفسهم جيداً». ويؤكد أن العملية برمتها «معقدة للغاية»، والجهود المبذولة، رغم التحديات، «تسير في الاتجاه الصحيح بالنظر إلى حجم الدمار والمشاكل التي برزت منذ وقوع الكارثة».

وما أشعل في نفوس سكان دوار «البور» شرارة الإعمار، والانخراط بكل قوة في إعادة البناء، بحسب ابراهيم «الوجود الدائم للسلطات بيننا، سواء كان القايد أو رئيس الجماعة، فقد كانوا ومازالوا هنا باستمرار، يراقبون ويدعمون، وهذا كان بمثابة الحافز الكبير للجميع». يقول المتحدث قبل أن يتوقف قليلاً ليشير إلى أبرز التحديات التي تواجه المتضررين في هذه المرحلة لمغادرة الخيم: «اليوم، معظم مشاكل الأشخاص ممن مازالوا في الخيم متعلقة بانتظار الدفعات المالية ومرور المهندسين لتوقيع التصاريح، لكننا مستمرون، فتقريباً 70 بالمئة من البيوت في دوار البور الآن وضعت سقفها، ونحن نقترب من إنهاء المرحلة الأخيرة.»

إبراهيم، الذي كان أول المتضررين من ساكنة دوار «البور» الذين شرعوا في البناء وتمكن من ولوج بيته تزامنا مع عيد الأضحى الأخير، قال وهو يصطحبنا في جولة ببيته ذي الـ74 متر مربع، المساحة ذاتها التي كان يحوزها قبل الفاجعة: «بدأت في فبراير، وكان الناس يأتون من الدواوير المجاورة ليشاهدوا كيف بدأت تشييد بيتي وأسهم في ذلك بساعدي في ظل الحاجة لليد العاملة».

يتابع بفخر وبريق خافت يومض من حدقتيه «كانت مساعدتي في عملية بناء منزلي دافعاً لهم، وانتشر الحماس كالنار في الهشيم»، مسترسلا «كما أن السلطات كانت تراقب وتدعم باستمرار، بل جلبوا عمالاً من المنطقة وآخرون كانوا يعملون في مدن بعيدة ليساعدوا هنا، في الأرض حيث جذورهم».

ومع أن وعورة التضاريس عقدت مساعي الإعمار، إلاّ أن إبراهيم كان متفائلاً: «المسألة ليست فقط في البناء، بل في التنسيق، ففي كثير من الأحيان الطريق ضيقة لدرجة لا تسمح بمرور الآليات، فنحمل المواد بأيدينا وفوق أكتافنا ونتعاون حتى نصل إلى الهدف، هنا، كل السواعد جاهزة، لا أحد يعمل بمفرده».

رئيس جماعة ويركان : «مخاوفنا الحقيقية تأتي من الشتاء والبرد.. ونحن نخشى أن يقتل البرد ما لم يقتله الزلزال، لذلك نسابق الزمن لضمان أن كل المتضررين سيجدون سقفاً يحميهم قبل أن تحل الظروف الجوية القاسية».

عدد تراخيص البناء التي أعطيت حتى الآن على مستوى عمالة الحوز تجاوزت الـ 25.400 حسب ما أكده المسؤول عن وكالة العمران للصحيفة. وتختلف بين الإصلاح وإعادة البناء، لكن الغالبية تهم إعادة البناء أي تقريبا 24.580 من أصل 25.400

خيام تلتحف الصبر وتشتكي غياب سقف يأويها

تصريحات إبراهيم لم تكن مجرد سرد لتجربته الشخصية، بل شكّلت اللبنة الأولى لشرارة أشعلت فضول فريق «الصحيفة»، من أجل المضي نحو خطوة أخرى في رحلتنا، لزيارة الخيام التي ما تزال تأوي بعض المتضررين من الزلزال رغم مرور عام كامل على الكارثة، ومعرفة ما إذا كانت هناك شكاوى حول تباطؤ عملية إعادة إعمار منازلهم، وكيف يتعايشون مع الواقع اليومي وسط هذه الخيام، وما إذا كانت جهود الإعمار تلبي تطلعاتهم أم أنها ما زالت تواجه عقبات تحول دون عودتهم إلى بيوت جديدة.

صادفنا نعيمة وطفلتها، كما التقينا الحسين ومحمد، وعبد الله وآخرون، جميعهم من دوار أوكرزي القريب من بؤرة الزلزال بثلاث نيعقوب، وقد وجد المتضررون من زلزال الحوز أنفسهم مضطرين للعيش في خيمات لا تتجاوز مساحتها أربعة أمتار، تشتد حرارتها في الصيف ولا تحميهم قرس صقيع فصل الشتاء.

كل من التقينا بهم في هذه الخيام الضيقة حكوا لنا عن حجم المعاناة التي تكبّدوها على مدار الأشهر الماضية؛ منذ اللحظة التي هز فيها الزلزال مصائرهم وغيّر حياتهم إلى الأبد.

ورغم أن معظمهم استفاد من الدفعة الأولى من الدعم المالي المقدرة في 20 ألف درهم، الذي خصصته الدولة بتوجيهات من الملك محمد السادس، للمتضررين بغرض وضع أساسات المنزل إلى جانب دعم 2500 درهم شهريا، إلاّ أن الرضا بعيد عنهم، فلم يكن العيش في الخيام خيارهم، لكن بطء عملية البناء جعلتهم مرابطين هنا بلا حيلة وفق ما أسرّوا به لفريق «الصحيفة».

من التقيناهم داخل أو بالقرب من خيامهم، أبدوا تفهمهم للظروف والتحديات التي تُعرقل العملية ككل، بما فيها الطرق الوعرة التي تربط دوارهم بمحيطه، وعقدت جهود تسريع وتيرة الإعمار، فضلا عن قلة اليد العاملة المتاحة في المنطقة، بيد أن هذا لا يمنع حقيقة أن في قلوب هؤلاء المتضررين، ما يزال حزن الزلزال والفقد يسكنهم، ومعه أسى كبير على عدم امتلاكهم مأوى يلوذون به من قسوة الطبيعة، أو مكاناً يعيد لهم الإحساس بالاستقرار والأمان الذي فقدوه منذ تلك الليلة المشؤومة.

بعد أن استقت «الصحيفة» تذمر بعض المتضررين من الزلزال حول ما وصفوه بـ «بطء تسهيل عملية إعادة الإعمار»، تواصلنا مع جماعة ويركان في شخص رئيسها، إبراهيم شكري، وكذا، التقنية المتخصصة في الجماعة سعاد آيت حماد، التي أوضحت الأسباب الكامنة وراء عدم التخلص من الخيام نهائيا بعد عام من زلزال 8 شتنبر.

توضح سعاد آيت حماد: «في جماعة ويركان لوحدها يوجد حوالي 960 ملف مخطط لإعادة الإعمار، تشمل المنازل التي تم هدمها والتي لم يتم هدمها كليا بعد، وهو الرقم الذي وُضع قبل تنظيف البقع الأرضية، وذلك لاستغلال الوقت بشكل أمثل،

وبالتالي عند تفريغ البقعة، تستغرق العملية 24 ساعة فقط بين إصدار الرخصة والمخطط الهندسي، إذ يوقعها رئيس الجماعة.»

وتابعت حديثها مبرزة الإشكاليات التي تواجه الجماعة: «من بين المشاكل التي تعرقل سير عملية إعادة الإعمار هو عدم تفريغ بعض البقع الأرضية، سواء كانت بحاجة للهدم أو التنظيف، وبالتالي أحياناً تعيق بعض المنازل الطريق ويستلزم هدمها لتمكين وصول الآليات لمنازل أخرى، وهذا يُبطئ العملية، فليست جميع المنازل يمكن الوصول إليها بسهولة، فالطرق الوعرة في الجبال تصعّب مرور الشاحنات وتتطلب فتح مسارات جديدة».

ينضاف إلى كل هذه العقبات، وفق التقنية المتخصصة بجماعة ويركان التي أفصحت للجريدة بأنه «حتى إذا تيسرت الطريق، نواجه أحياناً نقصاً في العمالة المتخصصة في تنفيذ المخططات الهندسية بدقة، فالمنطقة ليست كالمدن الكبرى، هنا حيث الكفاءات قليلة جداً، والقلة الموجودة أخذت على عاتقها مباشرة أعمال البناء، وبالتالي في كل مرحلة، الجماعة موجودة، والمخططات تُتابع بدقة من طرف المهندسين واللجان المختصة، والعملية تشمل تحديد المساحات مع الطوبوغراف، ثم يتم التحقق من تنفيذ الأساسات والهيكل بإشراف المختبر المختص وكل خطوة مرتبطة بتوقيع المهندس، ودفعات الدعم تُصرف على مراحل لضمان عدم إهدارها.»

وأكدت آيت حماد أن جميع المتضررين استفادوا من الدفعة الأولى من الدعم بمبلغ 20 ألف درهم، وتقدم الأشغال مرتبط بتجاوز هذه الصعوبات الميدانية التي تعيها السلطات كما السكان، مشيرة إلى أن الجماعة تبذل جهوداً كبيرة لتسريع وتيرة البناء، لكن العملية في المناطق الجبلية أكثر تعقيداً وتستغرق وقتاً أطول.

«الهَم الأكبر للجماعة هو ضمان خروج السكان من الخيام والمأوى المؤقت قبل حلول موسم الأمطار». بهذه الكلمات استهل رئيس جماعة ويركان، إبراهيم شكري، حديثه لـ«الصحيفة»، مشددا على أن «الهم الكبير بالنسبة لنا هو أن يدخل الناس إلى بيوت تقيهم المطر والصقيع بدل البقاء في الخيام، وطبعا الأولوية منذ البداية كانت دائما للساكنة المقيمة هنا، وليس للأشخاص الذين يعيشون بعيداً، وكنا نستبق الوقت منذ أيام الزلزال، حيث جهزنا مخططات إعادة الإعمار، والناس ينتظرون فقط تفريغ البقع الأرضية لتبدأ عملية البناء، والجرافات هي التي تتكفل بعملية إزالة الأنقاض، وفي ما بعد نحاول بلوغ المنازل البعيدة ونؤجل تشييد المنازل الخارجية، وهنا يكمن التحدي الأول». وأضاف بصوت تسرب إليه القلق: «مخاوفنا الحقيقية تأتي من الشتاء والبرد، ونحن نخشى أن يقتل البرد ما لم يقتله الزلزال، لذلك نسابق الزمن لضمان أن كل المتضررين سيجدون سقفاً يحميهم قبل أن تحل الظروف الجوية القاسية».

المسؤول عن وكالة العمران الحوز وعضو اللجنة التوجيهية لإعادة الإعمار: قبل البدء في البناء هناك عملية تحديد مدى الحفر وما إذا كانت المنطقة مسموح بها البناء أو لا، وهل البناء فيها مسموح بشكل مطلق أم بشروط محددة ضرورية أو صارمة أو بسيطة، كما أن هناك صنف ثالث من المناطق الذي يعتبر المختبر أنه غير مسموح فيه البناء إطلاقا وفي هذه الحالة لا يُرخص البناء فيه، أي نطلب ترخيص بناء في مكان آخر. وهذه جميعها تفاصيل لا يُدركها كثيرون ممن ادعوا تباطؤ عملية الإعمار».

المناطق الجبلية، فنواجه تحديا أكبر حيث يجب تسوية الأرض قبل البدء بالبناء بسبب التضاريس.»

على وقع رؤى وإيضاحات رئيس الجماعة وبعض التقنيين الذين يقودون الأشغال الميدانية، وبين أصوات المتضررين المتخبطين يوميا بين حالتي التيه والانتظار، قادنا هذا التباين للغوص أكثر في أعماق تفاصيل خطة إعادة الإعمار.

حل العقدة

في مواجهة هذا المشهد المعقد، سعينا لفهم كيف تتداخل الخطة الملكية المرسومة لإعادة بناء ما تهدم بفعل الزلزال، وكيف تتجسد على أرض الواقع عبر مختلف المتدخلين من مسؤولين ومهنيين.

وفي سعي «الصحيفة» إلى كشف تفاصيل العملية، أجرينا مقابلات مع أعضاء اللجنة التقنية والتوجيهية المشرفة على إعادة الإعمار، التي تضم نخبة من المهندسين المعماريين، والخبراء الطوبوغرافيين، والمختصين في الدراسات الجيو-تقنية، ووكالة العمران ومسؤولين في عمالة الحوز ممن يتبنون نهجاً شاملاً يُوازن بين سلامة البناء وضمان الارتباط بالخصوصية المحلية للمنطقة.

وفي هذا الإطار، عرض أمين البويه، المسؤول عن وكالة العمران الحوز وعضو اللجنة التوجيهية إعادة الإعمار، المراحل الأساسية التي تؤطر العملية برمّتها، لافتا إلى أنها ومباشرة بعد الزلزال والتعليمات الملكية أُنشئت لجان لتعداد السكان المتضررين من الزلزال وأيضا تم جرد المنازل المتضررة سواء جزئيا أو كليا، بعدما تم إنقاذ المتضررين وفتح المسالك، خصوصا وأن بعض الطرقات كانت مغلقة.

وأشار إلى أن «عملية إزالة الأنقاض كانت أول خطوات عملية إعادة الإعمار، إذ «لا يمكن الحديث عن إعادة الإعمار دون أن نكون قد هدمنا ونظفنا الأراضي، وهذه العملية التي بدأت في

أوضح أمين البويه، المسؤول عن وكالة العمران الحوز وعضو اللجنة التوجيهية لإعادة الإعمار أن الزمن الخاص بإعادة الإعمار لا يُقاس بلحظة وقوع الزلزال، ذلك أن التراخيص بدأت من فاتح يناير فقط كون عملية الجرد والتنظيف وما يجاورها تسبق كل هذا، ومع ذلك فإنه وإلى حدود الساعة تم الترخيص لحوالي 99 في المائة في مجمل إقليم الحوز

دجنبر الماضي ما تزال سارية في بعض الأماكن وإن كان الجزء المهم فيها قد تم تنزيله» يقول المتحدث.

ولحدود الساعة، يجزم المسؤول في اللجنة، بأن أكثر من 23.300 بيت شهد عملية إزالة الأنقاض، فيما توجد بعض المناطق التي لم يستطيعوا بعد تنظيفها كما يجب ولكن العملية ما تزال جارية، وذلك بالموازاة مع عملية أخرى هي التراخيص، لتفادي أن يقع مشكل في حالة حدوث زلزال آخر أو أي كارثة طبيعية ثانية».

ويؤكد أمين البويه أن «معايير صارمة وحازمة وضعت للحصول على التراخيص بغرض التحكم في العملية لذلك تم إنشاء لجان إقليمية ومجموعة من المكاتب للترخيص من أجل البناء بعد دراسة الملف الذي أعده مجموعة من المهنيين الطوبوغرافيين والمهندسين المعماريين والمدنيين، إضافة إلى «المختبر الذي يقوم بعملية تقنية دقيقة جدا، وهي دراسة السطح أو الأراضي المفترض إنشاء البنايات فوقها. أي إنه خلال هذه العملية يُحَدد مَدى الحفر وما إذا كانت المنطقة مسموح بها البناء أو لا، و هل هذا البناء مسموح مطلقا بدون مخاوف طبوغرافية أم بشروط محددة ولازمة أو صارمة أو بسيطة، وهناك صنف ثالث يعتبر المختبر التقني أنه غير مسموح فيه البناء إطلاقا، وفي هذه الحالة لا يُرخص البناء فيه، أي نطلب ترخيص بناء في مكان آخر.. وهذه جميعها تفاصيل لا يُدركها كثيرون ممن ادعوا تباطؤ عملية الإعمار».

وبلغة الأرقام، فإن عدد تراخيص البناء التي أعطيت حتى الآن على مستوى عمالة الحوز تتجاوز الـ 25.400 وفق ما أكده البويه لـ «الصحيفة»، مشيرا إلى أنها تختلف بين الإصلاح وإعادة البناء، لكن على العموم، فإن الغالبية تهم إعادة البناء أي تقريبا 24.580 من أصل 25.400، فيما بعض الملفات في صدد الدراسة خصوصا على مستوى منطقة أمزميز وتاحناوت وأسني لأن لهم وضعا خاصا نظرا لكونهم مركزا، وبالتالي يدخلون في تصاميم إعادة التهيئة.

وجوابا عن سؤال مباشر لـ «الصحيفة» حول حقيقة وجود تباطؤ في تمكين المواطنين من مباشرة أشغال الإعمار رغم مُضي عام على الفاجعة، أوضح أمين البويه، المسؤول عن وكالة العمران الحوز وعضو اللجنة التوجيهية إعادة الإعمار أن الزمن الخاص بإعادة الإعمار لا يُقاس بلحظة وقوع الزلزال، ذلك أن التراخيص بدأت من فاتح يناير فقط كون عملية الجرد والتنظيف وما يجاورها تسبق كل هذا، ومع ذلك فإنه وإلى حدود الساعة تم الترخيص لحوالي 99 في المئة في مجمل إقليم الحوز، الأمر الذي يفند بالمُطلق وجود أي تقاعس في هاته المرحلة، مشدّدا على أن «أوج عملية إزالة الأنقاض والتنظيف، التي سمحت ببدء عملية إعادة البناء بدأت بوتيرة متقدمة في منتصف مارس فقط، وهنا بدأت فعليا ملامح الإعمار».

ونبّه عضو لجنة «البيلوطاج» لإعادة الإعمار، إلى أن العملية الإعمار لم تكن أبدا في شتنبر وإنما مرّ الأمر عبر مراحل متعددة تمهيدية، وبالتالي «إذا أردنا المحاسبة أو الحديث عن تقاعس أو تكاسل يجب أن تكون منطقيا ابتداء من مارس الماضي عندما احتضنت عمالة الحوز 12 مكتبا للدراسة ومنح التراخيص في قاعة واحدة، وآخر عمل لهذه اللجنة كان فقط في أواخر يونيو الماضي، عندما قام مهنيون وإدارات وقبلهم خرج الطوبوغرافيون إلى أرض الميدان من أجل القيام بمسح طوبوغرافي أرضي، أي أن كل منزل أخذ على حدة لكي يكون تحت دراسة محددة تقنية، وصعوبة الأمر كانت كبيرة بوجود الردم، ورغم خطورة ذلك على هذه الكفاءات في ظل الهزات الارتدادية، فقد تجندوا من أجل إمداد المهندسين بهذا المسح وتسريع العملية ككل».

ويرى البويه أنه «من الظلم الحديث عن وجود تباطؤ بعدما تجنّد حوالي 104 مهندسين معماريين، و53 مكتب دراسات مدني، و20 مهندسا طوبوغرافيا والمختبر العمومي للتجارب والدراسات التابع للدولة والمعتمد من وزارة التجهيز، لمواكبة إعادة البناء».

وأبرز المتحدث أن عملية البناء تسير بطريقة دقيقة: فبعدما يؤشر المختبر بإمكانية البناء، يتم تسليم الرخصة مع التصميم للمواطن، ويأخذها لشركة أو مختص في البناء، ويشرع في عملية حفر الأساسات وقبل وضع الحديد، نتواصل مع المختبر الذي يؤشر له إذا بلغ المستوى الأنسب قانونيا من عدمه أي «le bon sol»، الذي يضمن أنه حال تحركت الأرض أو غيره لا يتأثر البيت ولا يشكل خطرا على ساكنته، وهذه التصاميم جميعها تحترم معايير السلامة الخاصة بالزلزال التي تمنع حدوث انهيار في البيت لكنها لا تمنع الشقوق، وبالتالي بعد وضع الحديد، تأتي اللجنة لتبيّن الوضعية وجودة المواد وتضع ملاحظاتها وتوجيهاتها، وهكذا المهندس المعماري يراقب ثم يعدّ محضرا ويوقعه، وبناء عليه يتم صرف مستحقات الشطر الثاني من المساعدات، لأنه في حال صرفنا الدعم دفعة واحدة قد لا يحدث إعمار من أصله». ووضعت الوزارة الوصية، وفق ما أكده مسؤولو اللجنة وعمالة الحوز لـ«الصحيفة»، منصة تتبع تهم كافة المراحل. وبهذا الصدد، يؤكد لحسن العبيدي، رئيس مصلحة بالوكالة الحضرية مراكش وعضو اللجنة المذكورة، أن 20 ألف درهم الأولى من مبلغ الدعم توصل بها كافة المتضررين، لكن من أجل التوصل بـ40 ألف درهم التالية يجب أن يكون كل متضرر مستفيد قد شرع فعليا في عملية البناء، أي وضع الأساس المعروف تقنيا بـ «الطبلة» والحديد، وهذه التفاصيل موجودة جميعها في المنصة لتسهيل عملية التتبع على اللجنة في إطار الرقمنة، وتضم جميع المعطيات، وهل هذا المكان صالح للبناء والمنطقة الحضرية واسم المستفيد وكل شيء.

عندما تعاند الجبال وتغيب الأيدي.. الإعمار رهين الانتظار

يُقر العبيدي بوجود تفاوتات بين الدواوير في عملية الإعمار كوّن الأشغال في بعضها متقدمة فيما تواجه أخرى صعوبات كبيرة مرتبطة أساسا بالمسالك الوعرة وضعف اليد العاملة، موردا: «يوجد إشكال كبير جدا بهذا الخصوص على مستوى عمالة الحوز وشيشاوة وتارودانت، ذلك أن جميعها أوراش كبيرة مفتوحة وفي حاجة لِيد عاملة كبيرة، وبالأساس اليد العاملة تعاني نقصا في المدن الكبيرة خصوصا مع استعدادات مونديال 2030 وحركية تطوير البنية التحتية في بلادنا، قبل أن يؤزم الزلزال الوضع ويخلق أزمة غير محسوبة، من قبيل ارتفاع كلفة اليد العاملة، وبالتالي يوجد حرج كبير في إحضار مهنيين بحوالي 200 درهم أو 250 لليوم، عوض 160 أو 150 درهما المحددة قبل الفاجعة، إضافة إلى مسألة التنافس بين الأقاليم المعنية بإعادة الإعمار، لهذا تجد بعض المتضررين اضطروا للعمل بأيديهم عوض إحضار «المعلم»، إذ بات رب الأسرة وزوجته وأبناؤه يشاركون في عملية البناء، طبعا تحت مراقبة اليد العاملة ذات الكفاءة أو المؤهلة».

طمأنة بلغة الأرقام

بخصوص المعطيات الرقمية حول تقدم الأشغال، قال أمين البويه المسؤول عن وكالة العمران الحوز، وعضو اللجنة، إن حوالي 25.926 حالة استفادت في إقليم الحوز، منها 12.000 ألف حفرة أساس أشر عليها المختبر المعتمد بالترخيص، ومنها 9.000 حالة وضعت ما يُسمّى بـ «الطبلة» أي الأساس، ومنها أيضا 5000 حالة وضعوا الأسوار أو ما يسمى بـ«الصندوق»، ثم بالنسبة للمنازل التي وضعت الأسقف فقد بلغت حتى منتصف شتنبر الجاري حوالي 1000 بيت.

وتُساور المسؤول في اللجنة آمال كبيرة في أن يحدث تحوّل كبير في غضون الشهرين المقبلين كأقصى تقدير، إذ تُشير التوقعات الأولية التي اطلعت عليها «الصحيفة»، إلى أن حوالي 8.000 أسرة من أصل 25.926 ستصل لمرحلة أن تضع سقفا وبالتالي مغادرة الخيام لتلتحق بسكنها.

وفي سياق الجهود المبذولة من طرف المتدخلين، لمجابهة هذه التحديات الكبيرة التي فرضتها الطبيعة والتضاريس وقلّة الموارد البشرية خلال عملية إعادة إعمار الإقليم، قال لحسن العبيدي لـ«الصحيفة»، إن المسؤولين المشرفين على سيرورة العملية اتبعوا منهجية جديدة، تقوم على البحث عن الشركات وتوفير الدعم للعمالة لاعتبارات اجتماعية ومادية، مع الاستعانة بشركات بناء ساعدت في تنفيذ الأعمال على نطاق واسع وفي وقت واحد.

من جهة أخرى، قامت الوزارة، وفق العبيدي، بعملية تتبع دقيقة ومعمقة، حيث تم توفير الرخص والتصاميم مجاناً، بما في ذلك عملية الهدم والتنظيم والتتبع، مردفا أن ما يرتبط بنسبة الأشغال، فإن التقدم يتمثل في الأشخاص الذين وصلوا إلى مرحلة وضع الأساسات، بينما لا يزال البعض لم يبدأ بعد، ويتوقع في هذا الإطار أن تتحقق نسبة 35 في المئة من المستفيدين الذي سيكونون قد انتقلوا إلى منازلهم في غضون الشهرين المقبلين، سيما بعدما تم إيجاد أراضٍ بديلة لبعض المناطق غير الصالحة للبناء، والبالغ عددها أكثرُ من 1035 منطقة، فيما تمت عملية التحويل لمواقع جديدة صالحة، موردا أنه «ورغم الصعوبات، فإن التقدم في العملية مستمر بشكل إيجابي، وتمت معالجة العديد من المشكلات.»

بدوره، أشار حسن إيفيغي، عضو لجنة التتبع وممثل عمالة الحوز، في حديثه لـ«الصحيفة»، إلى أن «السلطات الإقليمية نظمت عدة اجتماعات لتسريع وتيرة البناء، خاصة وأن اليد العاملة كانت من أكبر التحديات، وقد تم بناء على ذلك استقطاب الشركات لتقديم الدعم، مقابل تسهيلات ميسرة للعمل، بما في ذلك فتح مقالع مؤقتة للرمال لتلبية احتياجات البناء، في ظل النقص المسجل في المنطقة والذي زاد من تعقيد الأمور».

ونبّهت اللجنة، في حديثها لـ«الصحيفة»، إلى أن الدولة تولت مسؤولية تغطية جميع تكاليف الدراسات الجيو-تقنية والتصاميم الطوبوغرافية والمكاتب الاستشارية، بما يسهم في تسريع العملية وضمان جودتها، فيما شدّد حسن إيفيغي، ممثل عمالة الحوز، على أن «الأمور ليست سهلة، ولكننا نعمل على تحريك الوتيرة وحل المشكلات بالتوازي مع تقديم الاستشارات اللازمة للمتضررين، ويظل هدفنا الأساسي هو ضمان تنفيذ عملية الإعمار بكفاءة ووفق المعايير المحددة.»

من المطارة القانونية إلى المبادرة الملكية

العفو الملكي على مزارعي «الكيف».. جرعة «ثقة» تنتظر تكاتف الجهود لانجاح ورش التقنين

الصحيفة – محمد سعيد أرباط

«فرحة عارمة وراحة نفسية ليس لها مثيل». هكذا وصف الحالة التي يشعر بها عبد العالي الوردي، أحد مزارعي القنب الهندي بضواحي تاونات، بعد أن حصل على العفو الملكي في ذكرى ثورة الملك والشعب لـ 20 غشت 2024، على غرار الآلاف من المزارعين الآخرين، في خطوة لقيت إشادة وطنية واسعة.

الوردي كان مدانا في قضية الزراعة «غير القانونية» للقنب الهندي وفق حديثه لـ«الصحيفة»، قبل أن يشمله العفو الذي أصدره الملك محمد السادس على 4831 شخصا، المدانين أو المتابعين أو المبحوث عنهم في قضايا متعلقة بزراعة القنب الهندي المتوفرين على الشروط المطلوبة للاستفادة من العفو.

وقال الوردي إن وضعيته، ووضعية الآلاف من مزارعي القنب الهندي في تاونات ونواحيها، كانت مزرية، وكانوا دائما في حالة خوف من الاعتقال، مشيرا إلى أنه أدين لاحقا بالسجن، في حين استمر أخوه (أحمد الوردي)، مطلوبا للعدالة.

وأضاف عبد العالي الوردي وهو يتحدث بامتنان كبير، بأن العفو الملكي «أعاد لنا الحياة، ووضع حدا للخوف الذي كان يرافقنا في كل تحركاتنا»، مشيرا إلى أن أخاه أحمد بدوره الآن «لم يعد مضطرا للفرار أو اتخاذ احتياطات من الاعتقال، كما كان عليه الوضع سابقا».

وفي إقليم تاونات أيضا، الذي يُعتبر من أكبر الأقاليم التي تنتشر فيها زراعة القنب الهندي في شمال المغرب، تحدث عبد الناصر الصفوري، وهو مزارع آخر شمله العفو الملكي، بامتنان شديد، موجها شكره للملك محمد السادس على العفو الذي حصل عليه، واصفا الوضع بأنه يشبه «حياة أخرى بدأت بالنسبة لنا».

وأضاف الصفوري في حديثه لـ«الصحيفة» بأنه يتطلع في الوقت الحالي إلى تغيير حياته «تماشيا مع القانون» حسب وصفه، مشيرا إلى أنه سيبدأ التفكير في ممارسة نشاط زراعة القنب الهندي بطريقة قانونية، مشددا على ضرورة القطع مع الممارسات السابقة بعد «العفو الذي جاد به الملك علينا».

يعيش حاليا الآلاف من المزارعين أمثال عبد العالي وأحمد الوردي، وعبد الناصر الصفوري، حالة من الامتنان الكبير لقرار العفو الملكي، وهو امتنان تتقاسمه معهم عشرات الآلاف من أفراد أسرهم، بعد لم شملهم، ليضع هذا القرار حدا لمعاناة ظلت مرتبطة بمناطق زراعة «الكيف» في شمال المغرب لأكثر من ثلاثة عقود. ويتوقع العديد من الفاعلين والخبراء، أن يكون لقرار العفو الملكي، تداعيات إيجابية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، في مناطق زراعة القنب الهندي بشمال المملكة، ولا سيما إذا واكبت هذه الخطوة الهامة، خطوات أخرى موازية من طرف فاعلين آخرين في هذا المجال.

خطوة «تاريخية».. وجرعة «ثقة»

وصف شريف أدرداك رئيس جمعية «أمازيغ صنهاجة الريف» التي تتعاطى مع العديد من القضايا في منطقة الريف بشمال المغرب، وبالأخص المناطق المعروفة بزراعة القنب الهندي ومعاناتها مع التهميش، (وصف) قرار العفو الملكي على الآلاف من مزارعي القنب الهندي بـ«الخطوة التاريخية، لأنه لأول مرة يصدر عفو ملكي على مزارعي هذه النبتة».

وأضاف أدرداك في حديث مع «الصحيفة»، أن من الأمور المهمة في قرار العفو الملكي، أنه يُعطي إشارات عن وجود «عناية ومتابعة ملكية» لورش تقنين زراعة القنب الهندي، إضافة إلى أن هذا القرار يتضمن أهمية أخرى تتجلى في العدد الكبير من المزارعين الذين شملهم العفو، وما له من تأثير إيجابي على أسر المنطقة، حيث أن هذه الخطوة ستُساهم في إعادة الثقة بين المزارعين والدولة.

وأشار أدرداك في السياق نفسه إلى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المرتقبة لقرار العفو الملكي على مزارعي الكيف، فاجتماعيا – حسب المتحدث ذاته – فإن المزارعين سيتمتعون بجميع الحقوق التي يكفلها لهم الدستور على غرار باقي المغاربة، دون الخوف من المطاردات مثلما كان الوضع سائدا في السابق. وأما فيما يخص الجانب الاقتصادي، حسب أدرداك، فإن المزارعين سيكون بإمكانهم الانخراط في ورش تقنين زراعة القنب الهندي، وبالتالي سيدخلون في الدورة الاقتصادية، ولن يظلوا في الاقتصاد غير المهيكل، مما يعني أنهم سيمارسون حياتهم المهنية بشكل طبيعي، مثلما هو حال جميع العاملين في القطاع الفلاحي.

> **المزارعون سيكون بإمكانهم الانخراط في ورش تقنين زراعة القنب الهندي، وبالتالي سيدخلون في الدورة الاقتصادية، ولن يظلوا في الاقتصاد غير المهيكل، مما يعني أنهم سيمارسون حياتهم المهنية بشكل طبيعي، مثلما هو حال جميع العاملين في القطاع الفلاحي.**

من جانبه، قال شكيب الخياري، منسق الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للقنب الهندي، إن «العفو الملكي الأخير لم يكن قرارا اعتباطيا، بل جاء في توقيت مدروس بعناية ويعكس رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى معالجة مشاكل اجتماعية واقتصادية معقدة في مناطق زراعة القنب الهندي».

> **العفو الملكي الأخير لم يكن قرارا اعتباطيا، بل جاء في توقيت مدروس بعناية ويعكس رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى معالجة مشاكل اجتماعية واقتصادية معقدة في مناطق زراعة القنب الهندي**

وأضاف الخياري في حديث مع «الصحيفة»، بأنه جرى تقليديا أن يصدر العفو الملكي في المغرب في مناسبات دينية ووطنية، وتستفيد منه مختلف الفئات الاجتماعية دون ارتباط وثيق بآثار اقتصادية أو اجتماعية معلنة في نص قرار العفو، «لكن هذا العفو تميز بتركيزه على فئة محددة من المجتمع، وبسعيه لتحقيق نتائج ملموسة على الأرض، خاصة أن المنطقة التي تنتمي إليها هذه الفئة طالما عانت من الإقصاء الاقتصادي والتهميش».

وأشار الخياري بدوره إلى التداعيات الاجتماعية الإيجابية للعفو الملكي، حيث أنه «يسعى إلى معالجة الأثر النفسي والاجتماعي العميق الذي خلفته العقوبات القانونية على الأسر والمجتمعات في مناطق زراعة القنب الهندي. فالمزارعون الذين كانوا ملاحقين قضائيا يجدون أنفسهم الآن أمام فرصة جديدة للاندماج في المجتمع والمشاركة في الدورة الاقتصادية بشكل قانوني. هذه المبادرة الملكية تحمل بعدا إنسانيا، إذ تمنح هؤلاء الأفراد فرصة للتعافي من العواقب السلبية للإقصاء القانوني والمجتمعي، وتفتح الباب أمام إعادة بناء حياتهم على أسس مشروعة».

في السياق نفسه، قال عبد الغني مصباح، وهو فاعل جمعوي ورئيس تعاونية الجبل الشامخ للاستعمالات القانونية للقنب الهندي بشفشاون، إن قرار العفو الملكي على المزارعين، أعطى «جرعة ثقة» لهذه الفئة، مشيرا إلى أنه قبل العفو، كان المزارعون دائما ينظرون إلى مبادرات الدولة لتقنين الزراعة، بنوع من الريبة والشك.

وأضاف مصباح في تواصله مع «الصحيفة»، أن العفو الملكي هو خطوة جديدة للمجهودات التي تبذلها المملكة المغربية في تقنين هذه الزراعة، ويأتي ضمن سلسلة من الخطوات التي بدأتها الدولة منذ 2019، عندما أطلق الملك محمد السادس مبادرة لإنشاء «لجنة خاصة بالنموذج التنموي» بهدف صياغة نموذج تنموي جديد يسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب، وكان قد ترأس هذه اللجنة شكيب بنموسى.

وأشار مصباح في هذا السياق، إلى أن الدراسات التي أُجريت حينها على مناطق شمال المغرب، أكدت بأن زراعة القنب الهندي هي زراعة «تنتمي إلى هذه المناطق، بسبب العديد من العوامل، مثل التضاريس والمناخ»، وبالتالي تطلب إيجاد قوانين وتشريعات تُبقي على الزراعة، وعدم تغيير طريقة عيش الساكنة وطرق اشتغالها، على اعتبار أن هذا الأساس الذي كان يهدف إليه النموذج التنموي، مشيرا إلى أن العفو الملكي يساير الخطوات السابقة التي تهدف إلى تنمية هذه المناطق.

> **هذا العفو تميز بتركيزه على فئة محددة من المجتمع، وبسعيه لتحقيق نتائج ملموسة على الأرض، خاصة أن المنطقة التي تنتمي إليها هذه الفئة طالما عانت من الإقصاء الاقتصادي والتهميش**

صعوبات تحتاج لاستجابة ميدانية

أجمع العديد من الفاعلين والمختصين على أهمية قرار العفو الملكي على مزارعي «الكيف»، خاصة تداعياته الاجتماعية الإيجابية على الساكنة، ولا سيما أن «العفو يعكس رغبة الدولة في إعادة رسم ملامح سياستها تجاه القنب الهندي، بعيدا عن المقاربات العقابية التقليدية التي طالما هيمنت على هذا الملف. فبدلا من معاقبة المزارعين، يتم الآن العمل على إدماجهم في الاقتصاد المشروع من خلال الاستفادة من قانون 21.13 الذي ينظم الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي»، حسب شكيب الخياري.

واعتبر منسق الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للقنب الهندي، أن خطوة الملك محمد السادس «تُعبر عن رؤية أوسع تهدف إلى بناء الثقة بين السلطات والمزارعين، وهي خطوة ضرورية لإنجاح أي مشروع تنموي في هذه المناطق»، غير أن هذه الخطوة، أصبحت، وفق ما يرى الكثير من الخبراء، تفرض على جميع الجهات والأطراف والأجهزة المعنية بهذا الورش، إلى تكاتف الجهود والتنسيق والتعاون من أجل إنجاح التجربة التي تحمل في طياتها حاليا الكثير من التفاؤل.

وعودة إلى الفاعل الجمعوي، وابن منطقة الريف، شريف أدرداك، فإن الأخير يرى أن الخطوة الملكية «التاريخية والهامة»، تحتاج الآن لمواكبة من باقي الأطراف و«النزول إلى الميدان» من أجل «تذليل الصعوبات العديدة التي تقف أمام تحقيق قطاع متقن في مجال زراعة القنب الهندي، ودفع المزارعين إلى الانخراط في هذا الورش».

وأشار أدرداك في هذا السياق، إلى أن الأرقام تشير إلى وجود 8 بالمائة فقط من مزارعي القنب الهندي في المناطق التي تم إدراجها في مشروع تقنين الزراعة، وهي التي انخرطت في ورش التقنين، علما أن تقارير واحصائيات الدولة تشير إلى أن 60 ألف أسرة تعيش من هذه الزراعة.

وأرجع شريف أدرداك سبب ضعف استجابة المزارعين للانخراط في ورش تقنين زراعة القنب الهندي، إلى صعوبات يعاني منها المزارعون من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هناك ضعفا في «التواصل الميداني» من طرف الجهات الوصية على القطاع، وفي مقدمتها وكالة تقنين الأنشطة المتعلقة بزراعة القنب الهندي.

وأوضح أدرداك، أن غالبية مزارعي القنب الهندي، هم من ذوي التعليم المحدود أو بدون أي تعليم، وليس لهم أي معرفة بالقوانين، وكيفية إنشاء التعاونيات، وبالتالي فإن هذه العوامل تساهم بشكل كبير في ضعف انخراط المزارعين في تقنين زراعة القنب الهندي، مشددا على أن هذه الخطوات التي يقوم بها الملك محمد السادس لصالح هذه الفئة، إذا لم ترافقها مواكبة من طرف الجهات المختصة، فإنه من الصعب الحديث عن نجاح الورش.

وأشار شريف أدرداك في هذا الصدد، إلى ضرورة أن تقوم الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، بمجهودات كبيرة للتواصل مع المزارعين، والتوجه إليهم في مناطقهم، وتوعيتهم، وتقريب المعلومة إليهم، وتسهيل ولوجهم في هذا الورش من أجل إنجاحه، وإلا فإن الوضع لن يحدث فيه تغيير كبير.

> الأرقام تشير إلى وجود **8 بالمائة فقط من مزارعي القنب الهندي في المناطق التي تم إدراجها في مشروع تقنين الزراعة**، وهي التي انخرطت في ورش التقنين، علما أن تقارير و**احصائيات الدولة تشير إلى أن 60 ألف أسرة تعيش من هذه الزراعة.**

ولا يختلف، عبد الغني مصباح، الفاعل الجمعوي وصاحب تعاونية للقنب الهندي في شفشاون، مع أدرداك في هذا السياق، حيث أكد في حديثه مع «الصحيفة»، بأن المناطق المعنية بتقنين زراعة القنب الهندي، تحتاج إلى التنمية، مشيرا إلى أنه «كنا دائما نطالب بالتنمية قبل الشروع في التقنين».

وأوضح مصباح، بأن الاستثمار في الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، تحتاج أولا لبنية تحتية في هذه المناطق، إضافة إلى التنمية في شتى المجالات، كالصحة والتعليم والمواصلات، مشيرا إلى أن «المستثمرين لا يُمكنهم الاستثمار في مناطق يصعب الوصول إليها»، داعيا إلى ضرورة أن تتدخل جميع الفاعلين في الدولة، من الفلاحة والتعليم والصحة وكافة القطاعات الأخرى، للمساهمة في التنمية، وبالتالي المساهمة في إنجاح ورش تقنين زراعة القنب الهندي، مشددا على أن الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، وحدها غير كافية للقيام بذلك.

أشارت الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي أن الفاعلين الـ 98 المستفيدين من هذه التراخيص يتوزعون، على 23 تعاونية و51 شركة و24 شخصا ذاتيا، مضيفة أنه منذ مطلع العام الجاري إلى غاية أبريل، صادقت الوكالة على 7,3 ملايين بذرة للقنب الهندي بناء على 26 ترخيص استيراد منحها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (أونسا)

حصيلة إيجابية لبدايات التقنين.. والوكالة مطالبة بمجهود أكبر

وصف العديد من المهتمين النتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، بين العام الماضي 2023 والربع الأول من هذا العام 2024، بـ«الإيجابية»، في تسجيل منحى تصاعدي فيما يخص منح التراخيص. وكشفت الوكالة في بلاغ رسمي أصدرته في أبريل الماضي، عن إصدارها 3029 ترخيصا مقابل 721 ترخيصا في سنة 2023، في إطار القانون رقم 21- 13 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، مشيرة إلى أن الأمر يتعلق بـ 2837 ترخيصا لفائدة 2659 فلاحا لنشاط زراعة وإنتاج القنب الهندي مقابل 430 ترخيصا في 2023، و192 ترخيصا لفائدة 98 فاعلا مقابل 291 ترخيصا لفائدة 138 فاعلا سنة 2023.

وأضافت الوكالة في البلاغ الذي اطلعت عليه «الصحيفة»، بأن هذه التراخيص البالغ عددها 192 تتوزع بين 60 ترخيصا لنشاط التحويل، و49 ترخيصا لنشاط التسويق، و39 ترخيصا لنشاط التصدير، و24 ترخيصا لنشاط استيراد البذور، و18 ترخيصا لنشاط النقل، وترخيص واحد لنشاط تصدير البذور وآخر لنشاط إنشاء واستغلال المشاتل.

وأشارت الوكالة أن الفاعلين الـ 98 المستفيدين من هذه التراخيص يتوزعون، من جهتهم، على 23 تعاونية و51 شركة و24 شخصا ذاتيا، مضيفة أنه منذ مطلع العام الجاري إلى غاية أبريل، صادقت الوكالة على 7,3 ملايين بذرة للقنب الهندي بناء على 26 ترخيص استيراد منحها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (أونسا)، وذلك على مساحة 1164 هكتارا لفائدة 100 تعاونية إنتاجية تضم 1520 فلاحا.

كما رخصت الوكالة، منذ بداية العام 2024، استعمال 1634 قنطارا من بذور القنب المحلية (البلدية)، استنادا إلى 106 تراخيص استعمال لهذه البذور "البلدية"، الممنوحة من طرف "أونسا" لمساحة 1916 هكتارا لفائدة 106 تعاونيات إنتاجية تضم 1816 فلاحا، مشيرة إلى أنه تم ترخيص استعمال صنف "البلدية" سنة 2024 على مساحة 1916 هكتارا لفائدة التعاونيات الإنتاجية، وذلك بناء على النتائج الأولية المسجلة من خلال الدراسة التي تم إطلاقها مع المعهد الوطني للبحث الزراعي حول خصائص الصنف المغربي المحلي "البلدية". وحسب رئيس جمعة أمازيغ صنهاجة الريف، شريف أدرداك، فإن النتائج المحققة من طرف الوكالة، «يُمكن وصفها بالإيجابية»، لكن لازال بإمكان الوكالة أن تقوم بمجهودات مهمة، ومن بين هذه المجهودات – حسب المتحدث ذاته – هي مواكبة الخطوة الملكية الأخيرة المتعلقة بالعفو على حوالي 5 آلاف مزارع للقنب الهندي.

وشدد أدرداك على ضرورة أن ترفع الوكالة من مجهودات التواصل مع المزراعين البسطاء بـ«اللغة البسيطة التي يفهمونها»، والتوجه إليهم في أماكنهم النائية، لأن عدد كبير منهم لا يستطيع التنقل إلى المدن، كشفشاون أو تاونات أو الحسيمة، إضافة إلى القيام بحملات تحسيسية وتوعوية لتقريب الأفكار إليهم، «لأن عدد منهم لا يعرف شيئا عن ماهية التقنين».

من جانبه، شدد عبد الغني مصباح، رئيس تعاونية الجبل الشامخ للقنب الهندي القانوني، بدوره على أهمية التكوين، ولاسيما للتعاونيات، لأن إنشاء التعاونيات يفرض مجموعة من الشروط والخطوات القانونية، ويتطلب أن يكون للراغبين في إنشاء التعاونيات خبرة في الميدان المالي وكيفية التدبير والتسيير.

وأكد مصباح على ضرورة أن تكون هناك تتبع يومي للمجهودات الرامية لتقنين زراعة القنب الهندي، وليس المتابعة الموسمية، «فإذا لم تكن هناك متابعة يومية، إضافة إلى مواكبة هذه المجهودات بتنمية هذه المناطق بإعداد البنية التحتية، فإنه من الصعب أن يكون هناك نجاح لورش تقنين زراعة القنب الهندي في هذه المناطق»، حسب رئيس تعاونية الجبل الشامخ للاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

هذا التعاون بين الوكالة وباقي الأطراف الأخرى لزيادة المجهودات، يجب أن تواكب وأن تكمل الخطوات الملكية، على اعتبار أن العفوالملكي «جاء كجزء من استراتيجية متعددة الأبعاد تهدف إلى تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مع العمل على معالجة التهميش الطويل الذي عانت منه مناطق زراعة القنب الهندي. هذه المقاربة تجمع بين الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية، وتعكس نية واضحة لتحقيق التحول في هذه المناطق من خلال تمكين سكانها من المشاركة في الاقتصاد المشروع»، وفقا لشكيب الخياري.

وأضاف الخياري أن «العفو يشكل جزءا من رؤية أوسع للدفع بعجلة التنمية في مناطق زراعة القنب الهندي»، على اعتبر أن «الفشل الذريع للسياسات السابقة التي قادتها الأمم المتحدة وممولها الاتحاد الأوروبي في المغرب لتشجيع الزراعات البديلة، كشف عن الحاجة إلى مقاربة جديدة تأخذ في الحسبان خصوصيات هذه المناطق»، مشيرا إلى أن «الدينامية الاقتصادية الجديدة التي أعلن عنها قرار العفو الملكي لا تقتصر على تقنين زراعة القنب الهندي فقط، بل تتجاوز ذلك إلى تطوير أنشطة اقتصادية أخرى غير زراعية، مما يساهم في خلق فرص عمل متنوعة وتحسين مستوى العيش في هذه المناطق».

تعريفات

نبتة القنب الهندي، والتي يُطلق عليها محليا في المغرب بـ«الكيف»، هي نبتة طبيعية تحتوي على مركبات كيميائية، من أبرزها ما يُعرف بتتراهيدروكانابينول (THC) و الكانابيديول (CBD)، وظهرت منذ آلاف السنين في آسيا، وانتشرت في مختلف مناطق العالم.

ويُرجع العديد من المؤرخين ظهورها في المغرب إلى عدة قرون، إلى ما قبل القرن العاشر الميلادي، لكن ازدهارها وانتشارها، بالخصوص في شمال البلاد، يرجع وفق العديد من الكتابات التاريخية إلى القرن الخامس عشر.

وبالرغم من أن «سمعة» القنب الهندي ارتبطت بالاستعمالات غير القانونية، وبالأخص «مخدر الشيرا» أو ما يُعرف في المغرب بـ«الحشيش»، إلا أن استعمالات هذه النبتة متعددة جدا، إذ تُستعمل في المجال الطبي العلاجي، والتجميلي، والغذائي وغيرها من المجالات.

وهناك 3 أنواع من القنب الهندي وهي:

الإنديكا (Indica): هي نوع من القنب الهندي، ويتميز عن النوعين الآخرين، بكون نباتاته قصيرة وعريضة الأوراق، وحسب خبراء المجال، فإن هذا النوع يُستخدم أساسًا لتأثيره المهدئ، مما يساعد على الاسترخاء، النوم، وتخفيف الألم.

الساتيفا (Sativa): هي النوع الثاني من القنب الهندي، يتميز بالطول وأوراقه رفيعة، ويُستخدم هذا النوع لزيادة النشاط والطاقة، وتعزيز التركيز، وتخفيف الاكتئاب والقلق، كما يُعزز الشعور بالنشاط والحيوية.

الهجين (Hybrid): النوع الثالث من القنب الهندي، وهومزيج من الساتيفا والإنديكا، وهو نوع يوفر توازنًا بين تأثيرات الاسترخاء والنشاط، ويُستخدم لعلاج مجموعة متنوعة من الحالات حسب نوع الهجين.

وهناك مشتقات القنب الهندي تتنوع حسب طريقة استخراجها واستخدامها، ومن أبرز المشتقات:

الكانابيديول (CBD): مركب غير نفسي يستخدم للأغراض الطبية، كالتخفيف من الألم، القلق، والصرع.

تتراهيدروكانابينول (THC): المركب الرئيسي المسؤول عن التأثير النفسي، ويُستخدم أيضًا في بعض العلاجات مثل مكافحة الغثيان.

الزيوت: تُستخرج من الأجزاء المختلفة للنبتة وتستخدم في مستحضرات التجميل أو المكملات الغذائية.

المستخلصات: تُستخدم في الأدوية والعلاجات الطبية.

الحشيش أو مخدر الشيرا: مادة صمغية تُستخرج من أوراق القنب الهندي، وتستخدم عادةً بشكل غير قانوني لأغراض ترفيهية.

القنب الهندي المغربي:

يُنتج المغرب ما يُعرف بالقنب الهندي «البلدي»، وهو النوع الذي يقف وراء السمعة الجيدة للقنب الهندي المغربي في العالم، وينتمي إلى فصيلة «الساتيفا»، حيث يتميز بطول النبتة، وبالأوراق الرفيعة، ويُعرف عن القنب الهندي المغربي باحتوائه على تركيز عال من مركب «THC».

لكن المغرب يُنتج أيضا باقي الأنواع الأخرى، ولا سيما بعد توجه الدولة نحو تقنين زراعة القنب الهندي، حيث تفرض الاستعمالات المتعددة، زراعة كافة الأنواع من أجل الاستجابة لمتطلبات السوق الوطني والعالمي.

أرقام

حسب آخر دراسة لـ «Maket Data Forecast»، فإن القيمة المالية للسوق العالمي لاستعمالات القنب الهندي في المجال الطبي فقط، يُتوقع أن تصل في سنة 2024 إلى أكثر من 24 مليار دولار أمريكي. كما تتوقع أن ينمو هذا السوق ليصل إلى حوالي 70 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2029.

فيما تتوقع مجلة «Fortune Business Insights» أن تصل القيمة المالية لسوق القنب الهندي بجميع استعمالاته في العالم بحلول سنة 2030، إلى أكثر من 444 مليار دولار أمريكي.

وحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، لسنة 2021، فإن المغرب هو المنتج الأول للقنب الهندي في العالم، وهو المصدر الأول لأوروبا للقنب الهندي ومشتقاته.

ASSAHIFA
ENGLISH

#assahifa_english

ASSAHIFA
ENGLISH

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.

حرب الجزائر الرقمية على المملكة.. معاركُ افتراضية و«ذباب إلكتروني» على مدار السّاعة

الصحيفة – المهدي هنان

تتعاظم الخلافات بين المغرب والجزائر، ويزداد النظام العسكري الحاكم في تسخير إمكانيات مالية هائلة لاستهداف المملكة، من منطلق أنها «عدو كلاسيكي» حسب وصف رئيس أركان الجيش سعيد شنقريحة.

في هذا السياق، وفر النظام الجزائري امكانيات مالية ضخمة، لصناعة «ذباب إلكتروني» لاستهداف المملكة، من خلال إنتاج وترويج ونشر أخبار أغلبها زائفة من أجل صناعة رأي عام داخلي وخارجي على أن «المغرب عدو» والبلاد تعيش الفقر و«الثورة» وأنها على شفى هاوية!

ومع توالي الإخفاقات الديبلوماسية للنظام العسكري الحاكم في الجزائر بخصوص قضية الصحراء، حولت الجزائر جزء كبير من مواردها لـ «خلق التفوق» على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث عمدت على تكوين ضباط تابعين للمديرية العامة للتوثيق والأمن الخارجي، دورهم «تجنيد» صحافيين، ومؤثرين، وأصحاب صفحات لها متابعين كثر على مواقع التواصل الاجتماعي، من جزائريين وعرب، لتوجيه الرأي العام وفق محتى أخبار يصنع يونتج بعناية موجه إلى الرأي العام الداخلي في الجزائري والكثير منه موجه إلى الرأي المغربي في الداخل باسماء مستعارة احيانا مغربية.

وعرفت هذه الهجمات الالكترونية من «الذباب الجزائري» ارتفاعا في نسقها ووتيرتها بعد أحداث الكركرات سنة 2020، بحيث يوظف فيها النظام الجزائري كل إمكانياته من وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، و«مؤثرين» أجانب وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، وحسابات وهمية لا حصر لها تتفاعل مع كل منشور يهم المغرب، وتنشر الصور والفيديوهات المعدلة، والأخبار الزائفة. ويغطي نشاطها جميع المواضيع، من الطبخ واللباس التقليدي، مرورا بالرياضة، وصولا إلى السياسة والاقتصاد.

> تجنيدُ مؤسساتٍ إعلامية رسمية وخاصة و«مُؤثرين» وصفحات على السوشل ميديا وعشرات الآلاف من الحسابات الوهمية لنشر الأخبار الزائفة وتهويل الأحداث الداخليّة بشكل مُمنهج

في إحدى مباريات المنتخب المغربي لكرة القدم داخل القاعة، الذي شارك في مونديال الفوتسال 2024 بأوزبكستان، يدخل المشاهد للبث الحي على موقع يوتيوب، لمشاهدة المقابلة. تُفتح على الجانب الأيمن للشاشة خانة "الشاتّ" المباشر، فيُطالع مباشرة تعليقات بحسابات جزائرية وهمية تهاجم المغرب وتتطرق لمواضيع لا علاقة قريبة أو بعيدة لها بموضوع «اللايف». هي صورة مثيرة للسخرية طبّع معها مستعمل العالم الافتراضي المغربي، حتى باتت عادة، إذ أن نفس الأمر يتكرر حتى في أبعد المواضيع عن المواطن الجزائري: لقاء في البطولة الوطنية المغربية منقول بشكل مباشر يجمع بين فريقين من وسط الترتيب، ندوة صحافية، فيديو لـ«مؤثرة» مغربية تتحدث فيه مع متابعيها، مقال صحافي يتناول أي موضوع داخلي كيفما كان نوعه، وغيرها من الأمثلة العديدة التي لا رابط منطقي بينها.

وفي الأحداث التي شهدتها مدينة الفنيدق، مؤخرا، والتي تلت دعوة افتراضية مجهولة لاقتحام جماعي للثغر المحتل، التقطت هذه الماكينة الإعلامية الجزائرية الحدث، وما تلاه من تطورات على غرار الصورة التي انتشرت للشباب المرشح للهجرة وهم عراة إلا من الملابس الداخلية، وفتح بشأنها تحقيق قضائي، (التقطته) وكأنها تنتظر مثل هذه المناسبة لفارغ الصبر لنشر صورة سوداوية عن الأوضاع داخل جارتها، بحيث غصت القنوات التواصلية والأدوات المشتغلة تحت إمرة هذه الآلة بالتغريدات والتدوينات والمقاطع وغيرها، والخيط الناظم بينها أن «المرّوك» على شفير الانهيار وأن الكل يحاول الفرار.

بداية صناعة «الآلة» المُعادية

مع تعيين السعيد شنقريحة رئيسا لأركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري شهر دجنبر من سنة 2019 خلفا لأحمد قايد صالح الذي توفي في ظروف مازالت غامضة إلى اليوم، بدأ شنقريحة يشتغل على «الحرب السيبرانية» ضد المغرب. إذ لم تكد تمر الأشهر الستة الأولى على تعيينه المؤقت، قبل تثبيته لاحقا، حتى ترأس ملتقى حول الأمن والدفاع السيبراني. ومما جاء في كلامه خلال هذا اللقاء أن «مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة الفورية (واتساب وتلغرام مثالا) أضحت ملاذا آمنا لشبكات إجرامية منظمة معروفة بحقدها وكراهيتها للجزائر». فمنذ البداية كانت اتهاماته غير المباشرة موجهة للمغرب، بحيث أعلن أن بلاده «أحبطت هجمات وأفشلت مخططات ومؤامرات عبر الفضاء السيبراني».

وزاد شنقريحة: «الهجمات تهدف إلى ضرب الاستقرار وزرع الفتنة بين أفراد الشعب، وتخدم أجندات خبيثة، ومهمة حماية وتأمين الفضاء السيبراني والدفاع عنه مسؤولية جماعية، تُضمن من خلال استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني، يتعين أن ينخرط فيها الجميع، مع الحرص الدائم على التكيف مع التحولات السريعة للفضاء السيبراني، وتوفير الحلول اللازمة، سواء الاستباقية أو العلاجية..».

ولم يخف شنقريحة اتجاه بلاده نحو «التحكم في مختلف مستويات الفضاء السيبراني، من بنية تحتية وبرمجيات ومحتوى وطني، بمنطق سيادي ورؤية إستراتيجية طويلة المدى».

كما أن الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، عبر بدوره على أن بلاده مستهدفة داخل وسائل التواصل الاجتماعي، ملمحا إلى ضرورة المواجهة مع الجهات التي تستهدفها. وشدد على ضرورة تطوير استراتيجية وطنية متكاملة في المجال الرقمي، تجمع بين «الاستباق والوقاية». ففي كلمة ألقاها إلى جوار شنقريحة في لقاء حول «الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني»، ركز تبون حينها على أن الهدف يكمن في تحديد التهديدات السيبرانية ووضع «آليات الرقابة والرصد الناجعة».

كما أصدر تبون قرارا رئاسيا خلال اجتماع [illegible] لمجلس الوزراء، شهر شتنبر 2023، يقضي بإحداث [illegible] مدرسة وطنية عليا للأمن السيبراني، بالتنسيق والشراكة بين وزارة الدفاع ووزارة التعليم العالي. وقبل ذلك، ألحقت وزارة الدفاع الجزائرية «الحرب الإلكترونية» ضمن اختصاصاتها، عبر إحداث دائرة الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية، بحيث تم تعيين اللواء عبد القادر لشخم، رئيسا لهذا القسم الجديد.

وقد شكلت تحركات شنقريحة وتبون، وخطاباتهما حجر الأساس لهذا التوجه الجديد منذ 2020 ضد مصالح المغرب. أي بعد عملية معبر الكركرات الحدودي، النوعية شهر نونبر 2020، والتي شهدت تدخل الجيش المغربي لإعادة إرساء حرية التنقل التي عرقلتها ميليشيات البوليساريو، وطرد عناصرها وإعادة استتباب الأمن، وهو ما جعل الجزائر للمرحلة الموالية من استهدافها للمغرب، وخاصة على الصعيد الإعلامي.

يقول عبد الفتاح الفاتحي، المحلل السياسي والخبير في قضية الصحراء، إن القراءة في تطور سلوك النظام الجزائري قبل وبعد فتح المغرب للمعبر الحدودي الكركرات، يبين أن الأمر جعله يعيش حالة من الردع العسكري، بعدما كان يدعم دعاية «البوليساريو» عبر تنظيم مناورات عسكرية بالذخيرة الحية على مبعدة من الحدود الشرقية مع المغرب.

لكن، وبعد تعزيز المغرب لقدرات الردع العسكري، يضيف الفاتحي لـ«الصحيفة»، تراجع هذا الأسلوب، «مقابل اعتماد أساليب أخرى من بينها اعتماد الدعاية وأسلوب الإشاعة على أحداث مغربية، وهو الذي لن يفيد في إعادة تقوية موقفها التفاوضي الانفصالي أمام الإجماع الذي يحظى به الموقف المغربي، وخاصة بعد التأييد الرسمي للعديد من الدول لمبادرة الحكم الذاتي المغربية».

> لم يخف شنقريحة اتجاه بلاده نحو «التحكم في مختلف مستويات الفضاء السيبراني، من بنية تحتية وبرمجيات ومحتوى وطني، بمنطق سيادي ورؤية إستراتيجية طويلة المدى».

> بعدما كانت ميزانية الجيش بالجزائر في حدود **12 مليار دولار سنة 2022، تقرر مضاعفتها خلال السنوات الموالية، والوصول بذلك إلى رقم غير مسبوق، هو في حدود الـ 22 مليار دولار**. وهو خُمس الإنفاق العام للدولة تقريبا

ويرى المتحدث أن النظام العسكري في الجزائر يسائلُ محليا بمطالب الحراك الشعبي الجزائري، «وهي المساءلات التي تعيد فرض نفسها بُعيد الانتخابات الرئاسية الأخيرة المشكوك في مصداقيتها، لهذا يذهب صوب الدعاية السوداء ضد المغرب عبر ماكينته الإعلامية، في مسعى لتهريب النقاش الداخلي نحو الخارج. فبعد أساليب اختلاق تهديد خارجي من الجار المغربي، إلى الاتهام بدعم حراك منطقة القبائل المطالبة بالاستقلال، إلى اتهام المغرب بإشعال حرائق في غابات الجزائر، يعاود المحاولة بالتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب عبر التحريض ومحاولة تشويه واقع الأمن والاستقرار الذي تنعم به المملكة المغربية. إلا أن كل الإشاعات التي اعتمدتها الدعاية الجزائرية بدت زائفة ولا تعكس حقيقة الواقع المغربي».

ويضيف الفاتحي أن الاستدلال بأحداث الفنيدق، أو «حتى بالمساهمة في تدبيره، فلا أعتقد أن الجزائر ستنجح في تعليق أزماتها الداخلية على شماعة جيرانها أو الزعم بوجود مؤامرات تحاك ضدها. كما أن هذا النظام لن ينجح في الخروج من واقع أزمته الاجتماعية والسياسية بزعم أن واقعه أفضل حالا من دولة الجوار الغربي. ولكن من حق الشعب الجزائري أن يشارك في تدبير مستقبله برجالات منتخبة بشكل ديمقراطي ونزيه».

ملايير «التسليح الافتراضي»

بعدما كانت ميزانية الجيش بالجزائر في حدود 12 مليار دولار سنة 2022، تقرر مضاعفتها خلال السنوات الموالية، والوصول بذلك إلى رقم غير مسبوق، هو في حدود الـ 22 مليار دولار. وهو خُمس الإنفاق العام للدولة تقريبا، في ظل المشاكل الاجتماعية والأخرى المرتبطة بالبنية التحتية التي ما تزال تعانيها هذه الدولة الغنية بالنفط والغاز. بل استمر تخصيص نفس الميزانية الفلكية في العام الموالي، والتي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء، الأول موجه للدفاع الوطني بقيمة 3.5 مليار دولار والثاني للأمور اللوجيستية والدعم متعدد الأشكال بـ 5.6 مليار دولار والثالث للإدارة العامة بقيمة 12.5 مليار دولار.

ومن بين أسباب هذا الإنفاق الجنوني، كانت الرغبة في بناء خلفية أمنية واستخباراتية، وتعزيزها بفرق متعددة في الجيش والاستخبارات لاستهداف المغرب ونشر الإشاعات والأخبار الزائفة. إذ نجد تلميحات عن هذا التوجه الأمني الجديد في مقال لجريدة «الشروق» الجزائرية، المقربة من النظام العسكري، نشر بتاريخ 22 يوليوز 2024، يتحدث عن إحداث 6 تخصصات أمنية جديدة في الجزائر منذ سنة 2020. ومما تتحدث الجريدة المذكورة عن العمل بشأنه نجد «مختلف التهديدات المستجدة

عبر الفضاء السيبيراني»، فضلا عن التأكيد على التنسيق مع الجيش. فكيف يحصل ذلك؟

في أبريل 2022، نشرت مؤسسة «ميتا»، المالكة لفايسبوك وإنستغرام، تقريرا يوضح جوانب من أوجه استهداف هذه الآلة الإعلامية الجزائرية للمغرب، وطرق اشتغالها. إذ سلط التقرير الضوء على إغلاق الشركة لآلاف الحسابات الوهمية التي تم إنشائها بالجزائر، بينما تدعي أنها حسابات مغربية، وتنشط عبر نشر محتوى معادي لمصالح المملكة، وعبر تشويه صورة هذه الأخيرة أمام مستعملي الشبكة العنكبوتية المغاربة والأجانب. وسجّل التقرير أن ما يجمع بين أغلب هذه الحسابات الوهمية أنها تستعمل أسماء نسائية، وصورا لشخصية مصنوعة بتقنيات الذكاء الصناعي، بحيث لا تعود هذه الصور لأي أشخاص موجودين على أرض الواقع.

150 حسابا و35 صفحة من هذا النوع تم إغلاقها من قبل المسؤولين على الشركة تنشط على موقع فايسبوك لوحده. وهي إحصائيات تغطي مدة زمنية محدودة. كما أن هذه الحسابات الوهمية والصفحات المعادية لا تكتفي بنشر التدوينات والصور المعدلة ومقاطع الفيديو والأخبار السلبية التي تهم المغرب، بل تدفع أموالا على سبيل الإشهار لكي يصل محتواها إلى أكبر فئة ممكنة. وحسب معدل الأثمنة التي يقترحها فايسبوك على زبنائه الراغبين في إشهار محتواهم، فقد يصل ثمن 1000 اهتمام بالمحتوى المرغوب فيه حوالي 7 دولارات، أي ما يعادل 70 درهما تقريبا. وكلما كان الإنفاق أكبر يصل المحتوى إلى مستعملين أكبر، مع العلم أن الناشر يستطيع تحديد الفئة المستهدفة، حسب الفئة السنية وحسب الاهتمامات على الشبكة العنكبوتية وغيرها من المعايير.

ومن بين الطرق التي تنهجها هذه الماكينة التي لا تتوقف لتغليط المتابعين، هي ما يعرف بإعادة بناء هوية حسابات رقمية قائمة (Rebranding). ففي علم التسويق، تعتبر هذه العملية إحدى الاستراتيجيات التي يتم فيها إنشاء اسم جديد أو رمز أو تصميم أو مزيج من كل ذلك لعلامة تجارية قائمة بهدف تطوير هوية جديدة ومميزة في أذهان الزبناء. ويستغل القائمون على هذا النهج الرقمي الجزائري، هذه الاستراتيجية لإعادة بناء حسابات رقمية قائمة على «السوشل ميديا» وتنشط منذ سنوات. ويحدث ذلك عادة عبر اختراقها والاستيلاء عليها، أو ببساطة عبر شرائها. والهدف من ذلك هو إعطاء مصداقية أكبر للحساب الوهمي، كونه «نشط» و«موجود» منذ سنوات، ولم يتم إنشائه لغرض لحظي معين فحسب.

ومن الأمثلة على ذلك حساب على تويتر تحت اسم «ماروك تيفي أنفو»، يتابعه أزيد من 350 ألف شخص، وينشر محتوى معادي للمغرب. يظهر أن الحساب نشط منذ سنة 2009، لكن في الحقيقة لم يبدأ في العمل تحت هذه «الهوية» الجديدة إلا قبل سنة تقريبا. بينما كل التغريدات التي جاءت قبل هذا التاريخ تم مسحها. وفي الواقع، الحساب الحقيقي قبل تغيير اسمه هو حساب جزائري اسمه «ألجيري فوكيس». ولا يكتفي هذا الأخير، تحت يافطته الجديدة، بمهاجمة المغرب ونشر الأخبار الزائفة حوله وحول رموزه ومؤسساته، بل ينسج هويات مزورة للمحررين به، بأسماء وهمية وصور مخدومة بالذكاء الاصطناعي، حتى يظهر للمتابع أن الأمر يتعلق بصحافيين أو مدونين يمارسون عملهم بشكل طبيعي.

وتقضي هذه الاستراتيجية الجديدة للنظام العسكري على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، بتجنيد صحافيين ومدونين جزائريين وأجانب، لنشر مختلف أنواع المحتوى المعادي للمغرب بشكل يومي، والتعليق على قضاياه الداخلية، ومحاولة رسم صور نمطية عن أدائه السياسي والاقتصادي.

وإذا كان هناك من خيط ناظم بين المحتوى الذي يتقاسمه هؤلاء على مواقع التواصل، هو نشر الإشاعة بدرجة أولى، ثم استغلال وقائع صحيحة لتغليفها بقراءات واستيهامات وهمية.

ويتعلق الأمر، مثلا، بنشر أخبار عن تظاهرات ضد النظام، بشكل دوري، كل مرة تأخذ شكلا جديدا. كالتي نشرها حساب يدعى سمير سليماني في 20 شتنبر الماضي، إذ يدعي هذا الخبر وجود دعوة تحمل شعار «تقهرنا» للخروج للشارع. وبالعودة للتاريخ المذكور، لم يكن هناك أية دعوات أو تظاهرات من هذا النوع، إلا إذا كان مهندسو هذه الدعاية يقصدون مغربا آخر.

وتحظى المؤسسة الملكية بقدر كبير من هذه الإشاعات، فمن أبرز مروجيها من الصحافيين الجزائريين المجندين لهذه الأجندة، أحمد فحصي، الذي يتابعه 81 ألف شخص على تويتر، إذ يتخصص في الإساءة للمغرب ورموزه بشكل يومي تقريبا.

ويعد حفصي من أبرز وجوه هذه الماكينة المعادية على الشبكة العنكبوتية، بحيث يسجل الرقم القياسي في عدد التغريدات التي يخصصها للمغرب ومسؤوليه السامين ورموزه، وأغلب محتوياته مضللة وغير دقيقة.

إذ خصص في أسبوع واحد، بين 22 و28 شتنبر الماضي، 20 تغريدة ضد المغرب، وأفرد في الثلاثة أشهر الأخيرة 280 تغريدة مماثلة تتنوع بين الأخبار الزائفة، والسب والشتم والحقد والمحتوى الذي يتعمد تكرار نشره حتى يصل إلى أكبر عدد من المتابعين والتفاعل.

في أبريل 2022، نشرت مؤسسة «ميتا»، المالكة لفايسبوك وإنستغرام، تقريرا يوضح جوانب من أوجه استهداف هذه الآلة الإعلامية الجزائرية للمغرب، وطرق اشتغالها

إذ سلط التقرير الضوء على إغلاق الشركة لآلاف الحسابات الوهمية التي تم إنشائها بالجزائر

وتقضي هذه الاستراتيجية الجديدة للنظام العسكري على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، بتجنيد صحافيين ومدونين جزائريين وأجانب، لنشر مختلف أنواع المحتوى المعادي للمغرب بشكل يومي، والتعليق على قضاياه الداخلية، ومحاولة رسم صور نمطية عن أدائه السياسي والاقتصادي.

ويبدو أن لحفصي ارتباطا مع «بوابة الجزائر»، وهي وسيلة إعلامية رقمية لديها 10 الاف متابع على تويتر، تقدم نفسها على أنها مواكبة للتطورات الإقليمية والدولية «بعين جزائرية»، بحيث يعيد نشر عدد كبير جدا من «مقالاتها» التي تتناول المغرب بالأخبار الزائفة وبالتهجم على مسؤوليه، وبصناعة محتوى خادع ومضلل.

نشر هذا الحساب في 21 شتنبر الماضي تغريدة يدعي فيها «هروب الملك» و«قيام المخابرات بعزل القصر الملكي ومنع نقل صلاحيات الملك لنجله وسط دعوات للعصيان المدني والتظاهر ضد النظام». وهي التغريدة التي نقلها عن حفصي موقع إخباري يدعى «وطن. يغرد خارج السرب»، حققت تغريدته حوالي 30 ألف مشاهدة.

هذا الموقع الإخباري المشار له، رئيس تحريره هو نظام المهداوي، وهو صحافي فلسطيني مقيم بالولايات المتحدة الأمريكية. ينشر بدوره بمعدل 7 تغريدات كل شهر معادية للمغرب ولقيادته. كما ينشر في المقابل، تغريدات ممجدة للنظام الجزائري ولسياسته الخارجية. يتفاعل الحساب مع أبسط القضايا الاجتماعية التي تحصل خارج المركز بالمغرب، بينما يتجاهل تماما أية قضايا قد تعطي صورة إيجابية عن المملكة.

مثال آخر هو محمد دخوش، يقدم نفسه على تويتر على أنه كاتب صحفي وباحث في العلوم السياسية ونائب رئيس أكاديمية الذاكرة الجزائرية. ينشر تغريدات معادية للمغرب بشكل يومي.

ويتخصص في الأخبار الزائفة، كالتي نشر في 20 من شتنبر الماضي، ويدعي فيها هو الآخر «هروب العاهل المغربي في ظروف غير عادية». ولو أنها تغريدات مضللة ومثيرة للسخرية، لكنها حققت حوالي 19 ألف مشاهدة، و375 إعجابا، وتم إعادة نشرها بواسطة 56 حسابا آخرا على تويتر، ضمن سلسلة تبادل محتوى في سياق عملية صناعة «الذباب الالكتروني».

وحتى إن كان دخوش يقدم نفسه على أنه حاصل على الدكتوراه، ومحلل سياسي، فقد ظهر جهله الكبير قبل بضعة أسابيع، عندما نشر على حسابه صورة لطلبات عروض تقدم به المغرب لإنشاء أحد الملاعب التي ستحتضن كأس العالم 2030، وعلق عليها ساخرا بأن المغرب يطلب المساعدات من أجل بناء ملعب، فما كان من بعض مستعملي تويتر المغاربة إلا أن شرحوا له بـ«الخشيبات» ماذا يعني طلبات عروض، وسخر بعضهم الآخر من مستوى دكتور في الجارة الشرقية.

تجييشٌ لتحضير الرأي العام

عادة ما تلي حملات التجييش الرقمي هذه، خطوات عملية. بحيث يكون الهدف من تكثيف الهجومات الافتراضية هو تحضير الرأي العام لشيء ما قادم. ولعل خير مثال على ذلك ما حدث مؤخرا، باتهام أربعة مغاربة بالجزائر بممارسة التجسس لصالح المملكة. بحيث جرى اعتقالهم قبل أسابيع، تزامنا مع السباق الرئاسي. وهي ليست المرة الأولى التي يحبس فيها نظام الجارة مغاربة بنفس التهمة، بعضهم ساقته الأقدار فقط من أجل الهجرة غير النظامية، ليجد نفسه مكبلا بتهم ثقيلة.

بعد الاعتقال الأخير للمغاربة المتهمين بالتخابر، انطلقت حملة رقمية على مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر تستهدف المغاربة. حملة كلها عنصرية في حق الجيران، أعادت للأذهان واقعة طرد عشرات الآلاف من المغاربة من التراب الجزائري سنة 1975، وتفريق أفراد عائلات عن إخوانهم وأقربائهم.

«الفيزا للمغاربة» و«طرد المغاربة مطلب شعبي» هما أبرز الهاشتاغات التي انتشرت خلال هذه الحملة الرقمية الأخيرة، وتم التفاعل مع الحملة والتسويق لها من قبل حسابات جزائرية عديدة معادية للمملكة، كحساب الصحافي أحمد حفصي، المتخصص في نشر الكراهية والحقد على وسائل التواصل الاجتماعي ضد كل ما هو مغربي.

ومع تغذية هذه الحملة الموجهة من طرف أجهزة المخابرات الجزائرية، صدر في 26 من الشهر الماضي، بلاغ لوزارة الخارجية الجزائرية، أكدت من خلاله فرض التأشيرة على المواطنين المغاربة لدخول التراب الجزائري، مستنكرة ما أسمته بـ«التجسس الصهيوني» الذي يقوم به «عملاء مغاربة» يستغلون حسب زعمها عدم اشتراط الفيزا لولوج التراب الجزائري، من أجل «القيام بعمليات تهدد الاستقرار والأمن القومي».

ولا يقتصر الأمر على وسائل التواصل الاجتماعي لوحدها، بل مهاجمة المغرب أصبحت خبزا يوميا للإعلام العمومي الجزائري. حتى أن طريقة تغطيته لبعض الأحداث باتت محطة سخرية عالمية. كما حصل للتلفزيون الجزائري الرسمي، خلال مونديال قطر 2022، عندما كان يتحدث عن نتائج المنتخبات التي خرجت من البطولة دون ان يذكر أن المنتخب المغربي هو من أخرجها وأهل للدور الموالي.

بل حتى وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية، التي من المفروض أن تبين شيئا من العقلانية في التعاطي مع قضايا المغرب، لم تسلم هي الأخرى من حالة التوجه الإعلامي. فبين 2021 و2023، نشرت هذه الوكالة حوالي 4 آلاف و500 قصاصة تتناول الشأن المغربي بشكل سلبي. بل إن 60 في المائة من مجموع قصاصاتها المخصصة للقضايا الدولية تتناول المغرب. بينما لم تتناول وكالة المغرب العربي للأنباء (ماب) خلال نفس الفترة، الشأن الجزائري إلا في حوالي 105 مناسبات. وهو ما يوضح الفارق الشاسع بين نهجين مختلفين في التعاطي الإعلامي الرسمي.

كل الأخبار...
في تطبيـق واحـد

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل
تتيح لك التوصل **بآخر الأخبار لحظة وقوعها**
عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH